العلوم الاقتصادية
العدد الثالث والثلاثون / المجلد التاسع / تموز ، ٢٠١٣

تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ـ ٢٠٠٨)

ا.م.د.حسام الدين زكي بنيان
جامعة البصرة – كلية الادارة والاقتصاد

م.م.ميادة رشيد كامل
الكلية التقنية – البصرة

المقدمـــــة :

تعد مشكلة البطالة واحدة من أهم المشكلات التي تعاني منها معظم دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية ودرجة تطورها الاقتصادي ، وقد أصبحت من المشكلات الرئيسة التي تتعرض لها دول العالم لما لها من انعكاسات عميقة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فهي مشكلة اقتصادية اجتماعية لأي مجتمع سواء كان متقدماً أم نامياً لأنها تنحرف عن القيم والمعايير المطلوبة للحياة الاجتماعية السليمة إلا ان مشكلة البطالة تزداد أهمية في الدول النامية لزيادة الضغوط على القطاعات الانتاجية والخدمية وضعف هياكلها الاقتصادية ومستوى دخولها وحركة الاستثمارات فيها .

وقد برزت مشكلة البطالة منذ أمد بعيد وبالتحديد منذ أوائل الثلاثينات عندما أصاب العالم اختلال في التوازن الاقتصادي الذي بلغ ذروته خلال مدة الكساد العالمي الكبير الذي حدث خلال المدة (1929-1933) ، أي أن الاهتمام بمشكلة البطالة لم يكن وليد اليوم بل انطلق منذ بداية الثورة الصناعية في اوربا وتعمق وتجذر مع استفحال هذه الظاهرة من ناحية وارتباطها بالنمو الاقتصادي من ناحية أخرى .

ويقصد بالبطالة: التوقف الاجباري لجزء من القوة العاملة على الرغم من قدرة ورغبة هذه القوة العاملة في العمل والانتاج ، ويقصد بالقوة العاملة : مجموع السكان القادرين والراغبين في العمل بدون احتساب الاطفال دون سن الخامسة عشرة والطلاب وكبار السن والعاجزين وربات البيوت .

تاريخ قبول النشر ٢٠١٣/٦/١١

وتبرز خطورة مشكلة البطالة في كونها تمثل هدر في عنصر العمل البشري وما ينجم عن ذلك من ضياع في الانتاج والذي يؤثر سلباً على رفاهية الفرد والمجتمع ، كما أنها تعتبر بيئة خصبة للآفات الاجتماعية والنتيجة الأخطر من ذلك هو تدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر وزيادة معدلات الاعالة، لأن حالة التعطل يرافقها دائماً انعدام الدخل مع شعور العاطل بالظلم في توزيع الدخل والثروة وهذا يؤدي الى تفجر العنف الاجتماعي وتهديد السلم والامن الاجتماعي ، لأنها لاتقف عند فقدان الدخل وهدر الطاقات الانتاجية بل تتعداه الى اضعاف الانتماء للوطن والشعور بالتهميش .

تعد مشكلة البطالة في العراق من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي لما لها من انعكاسات خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية كافة ، أذ ترتبط هذه المشكلة بالواقع الاقتصادي وحجم النمو والتطور لذلك الاقتصاد .

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع وبخاصة تلك المتعلقة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية على أفراد المجتمع ومؤسساته. ولكونها ظاهرة خطيرة تبرز خطورتها في تزايد اعداد العاطلين عن العمل، والذي يمثل إهداراً لعنصر العمل بالاختصاصات والمستويات العلمية والمهنية كافة.

فضلاً عن كونها من المواضيع المهمة في الاقتصاد العراقي التي يجب دراستها في الوقت الحاضر لأنها نتجت عن عدة عوامل استشرت في الاقتصاد العراقي منذ مدة زمنية ليست بالقصيرة وتعمقت في المدة منذ عام ٢٠٠٣ لغاية الوقت الحاضر، أذ أصبحت ظاهرة لا يمكن تجاهلها أو تركها لقوى السوق، أذ أن ارتفاع معدلات البطالة يمثل أحد المؤشرات على تدهور الوضع الاقتصادي في العراق.

مشكلة الدراسة

شهدت البلاد أحداثاً مهمة على مدى ثلاثة عقود متمثلة في توقف المنشآت والمشاريع الاقتصادية عن العمل وعدم استيعابها للقوى العاملة مع عدم الاستخدام الواضح لسياسة مخرجات التعليم وتطابقها مع الوظائف الشاغرة، وتزايد اعداد الخريجين بشكل ملحوظ دون حدوث تغير في الفرص المتاحة للعمل التي تتصف بالمحدودية، أدى ذلك كله الى زيادة عدد العاطلين عن العمل .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى دراسة وتحديد مشكلة البطالة التي يعاني منها الفرد العراقي، وما هي الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها ، ووضع السياسات الملائمة لاستيعابها والحد منها.

فرضيـــة الدراســة

إن عدم التنسيق بين سياسات التعليم وسياسات التشغيل والتنمية إلى جانب عدم استقرار البلاد سياسياً وأمنياً واقتصادياً أدى إلى زيادة معدلات البطالة بأنواعها المختلفة في العراق وأثر بذلك في المستوى الاقتصادي ومستوى معيشة الأفراد.

مــدة الدراســة

شملت الدراسة المدة من (2003-2008)، فخلال هذه المدة شهد العراق تغيرات عديدة على المستويات كافة، فضلاً عن أن هذه المدة اتسمت بعدم الاستقرار في الجوانب الامنية والاقتصادية التي أثرت سلباً في حركة الاقتصاد العراقي وتطوره.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة أسلوب الاستقراء والتحليل الاقتصادي اعتماداً على ما يتوافر من دراسات وبيانات خاصة لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والبنك المركزي العراقي والمعلومات التي تم الحصول عليها من شبكة الانترنيت، فضلاً عن المصادر والدراسات والبحوث التي تم الحصول عليها من المكتبة.

هيكليـة البحـث

تم تقسيم هيكلية البحث على ثلاثة فصول كالاتي:-

تناول المبحث الاول تحليل واقع مشكلة البطالة في العراق .

اما المبحث الثاني فقد خصص لبيان أسباب البطالة في العراق .

و خصص المبحث الثالث لتناول الاجراءات المناسبة لمواجهة البطالة.

وختمت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة .

المبحث الاول : انواع البطالة وخصائصها في العـراق

يعد موضوع البطالة من ابرز التحديات التي تواجه مسيرة نمو وتطور الاقتصاد العراقي لما لها من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة استمرارها ووجودها لمدة طويلة، وظهورها بأشكال مختلفة في السنوات الاخيرة. لذا سيتناول هذا المبحث انواع البطالة في العراق اولاً ومن ثم دراسة خصائص البطالة ثانياً وكالاتي:

أولاً :ـ انواع البطالـة في العـراق .

إن ظاهرة البطالة في العراق ليست حديثة العهد ، إذ أنها وجدت بأنواعها المختلفة خلال العقود القليلة الماضية، لكنها تجلت وتعمقت بعد سنة ٢٠٠٣أذ اتسمت هذه المدة بانعدام الاستقرار الامني والاقتصادي ،وما رافق ذلك من اختلالات هيكلية على المستوى الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو ،وزيادة اعداد الداخلين الى سوق العمل مع عدم القدرة على توفير فرص عمل لتوقف العديد من المشاريع الصناعية والخدمية في القطاعين العام والخاص التي كانت تستوعب اعداد كبيرة من الايدي العاملة فانتشرت البطالة وازدادت وضوحاً واستمرت إلى يومنا هذا لأسباب متعددة. ومن أهم أنواع البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ما يأتي :-

١- البطالة المقنعة :

تفاقم هذا النوع من البطالة في النصف الثاني من عقد السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن العشرين ، بعد أن ازدادت موارد الموازنة العامة بشكل كبير خصوصاً بعد ثورة اسعار النفط في السبعينات وما صاحب ذلك من تسمية انفجارية شملت معظم القطاعات الاقتصادية وظهور لمشكلة البطالة وخاصة في القطاع الزراعي الذي ضم عدداً كبيراً من العمالة الفائضة بصورة بطالة مقنعة ، وأن التزام الدولة بتعيين الخريجين من جامعات ومعاهد القطر كافة وبشكل مركزي في مؤسسات القطاع العام خلق نوعاً من الضغط الوظيفي نتجت عنه البطالة المقنعة[١]. وبعد سنة ٢٠٠٣ استمر هذا النوع من البطالة في ظل الظروف الجديدة التي يمر بها العراق بعد حل العديد من المؤسسات والمشاريع وتوقف عددٍ من مشاريع القطاع الخاص مما اضطر العديد من العاملين الى التوجه الى مؤسسات القطاع العام التي تعاني أصلاً فائضاً في قوة العمل.

---

(١) جمهورية العراق،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، دائرة التخطيط الاقتصادي ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٠٧ ،بغداد،٢٠٠٩ ، ص ٤٤ .

٢- البطالة الهيكلية:

هذا النوع من البطالة ينتج أساساً من عدم توافر عمل للأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه بسبب فشل السياسات التشغيلية وعدم انتظام اسواق العمل وضعف القدرة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي ، وهي تشكل مجموع الاقتصاد العراقي أي بمعنى أن هذه البطالة ناتجة عن فائض الايدي العاملة غير الفنية والتي تتطلب كفاءات فنية تتلاءم مع طرائق الإنتاج الحديثة وهذا النوع أصبح شائعاً في الاقتصاد العراقي ومنذ مدة زمنية طويلة ، نتيجة لعجز الكفاءات الفنية الوطنية عن سد احتياجات سوق الإنتاج وعدم إمكان القسم الاكبر من العمال على تلبية هذه الاحتياجات بسبب المستوى التعليمي[١].

٣- البطالة الدورية:

ازدادت خلال عقد التسعينات مع فرض العقوبات الدولية على العراق وتوقف معظم قطاعاته عن العمل الأمر الذي زاد من نسب البطالة ولاسيما في قطاع النفط والزراعة وقطاع الخدمات العامة بعد أن تم تسريح اعداد كبيرة من منتسبي دوائر الدولة، فضلاً عن ضعف قدرة الدولة على توفير فرص الاستثمارات اللازمة لخلق الوظائف . ذلك أن اعتماد الدولة الأساسي على واردات النفط لخلق تلك الاستثمارات وانهيار سعر صرف الدينار العراقي الذي نتج عنه مصاعب اضافية دفعت الى عدم قدرة الصناعات المحلية على التواصل بالإنتاج لاعتمادها على مستلزمات الانتاج المستوردة [١]. وبعد سنة ٢٠٠٣ ازداد هذا النوع من البطالة نتيجة توقف العديد من المشاريع الحكومية وتعثر اداء المشاريع المختلطة والخاصة عن العمل بسبب المنافسة الشديدة بين المنتجات المحلية والمستوردة على مستوى الاسعار والجودة بعد رفع القيود والضرائب على السلع والمنتجات المستوردة مما أسهم في تسريح العديد من العمال واصبحوا في عداد العاطلين عن العمل.

---

(١) فارس كريم بريهي، اشكالية البطالة وسبل معالجتها في العراق (دراسة تحليلية من نواحي اقتصادية واجتماعية)، بحث مقدم الى المؤتمر المنعقد في كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية، ١٧-١٨ اذار، ٢٠٠٩، ص١٨٩.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، دائرة التخطيط الاقتصادي ، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٠٧ ، المصدر السابق ، ص ٤٥.

٤– البطالة الاحتكاكية:

يوجد هذا النوع من البطالة في العراق منذ مدة زمنية طويلة والناجمة عن سوء توزيع قوة العمل، الذي نجم عنه انخفاض إنتاجية العامل العراقي مقارنة بالدول الاخرى ،أي أن انتاج الفرد أدنى من قدراته وخبراته ومستوى تعليمه. [١]

٥– البطالة المستوردة :

ظهرت بعد سنة ٢٠٠٣ نتيجة لحصول العمالة غير المحلية على وظائف معينة مما قلل من فرص العمل للعمالة المحلية. فضلاً عن انفتاح السوق العراقية على جميع المستوردات دون أي قيود، الأمر الذي أوقف العديد من الانشطة الاقتصادية الحرفية التي كانت قائمة والمعامل الصغيرة .

يتضح من الجدول اعلاه تباين معدلات البطالة وكانت اعلى النسب في سنة (٢٠٠٣و٢٠٠٤) إذ بلغت (٢٨.١% ،٢٦.٨٠%) على التوالي، يعود السبب الى أن هذه المدة اتسمت بعدم الاستقرار الامني والسياسي، وتزايد عمليات الارهاب والتخريب التي استهدفت البنى التحتية للدولة ومؤسساتها والمال العام وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصناعية التي توقفت عن الانتاج وبلغ عددها (١٩٢) شركة صناعية حكومية، إذ كانت تستوعب (٥٠٠) الف عامل، فضلاً عن تسريح اعداد كبيرة من منتسبي دوائر الدولة ، وأن لانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة وشحة الوقود دوراً في شل الحياة الاقتصادية لأغلب المعامل والمصانع الانتاجية للقطاع الخاص ، وتزايد تكاليف الانتاج وعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة التي دخلت العراق بعد سنة ٢٠٠٣، ومن ثم أغلاق أغلب المنشآت الانتاجية الخاصة أبوابها أو عملها الجزئي وتسريح اعداد كبيرة من عمالها الامر الذي فاقم من مشكلة البطالة. نتيجة لتراجع الطلب على العمالة، وهذا أدى الى حصول طفرة كبيرة ومفاجئة في اعداد العاطلين حيث بلغ عدد العاطلين المسجلين في مراكز التشغيل (٥٠٧٩٧٨) لسنة (٢٠٠٤,٢٠٠٣) [٢]. في حين شهد معدل البطالة انخفاضاً خلال سنة (٢٠٠٥) أذ بلغ(١٧.٩٧%) ومن ثم أنخفض إلى (١٥.٣٤%) في سنة (٢٠٠٨)، يعود هذا الانخفاض إلى الاستقرار الامني في

(٣) فارس كريم بريهي، مصدر سابق، ص١٨٨.

(٢) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة العمل والتدريب المهني ، قسم الاحصاء ، بغداد ، ٢٠٠٨

بعض المحافظات، وقيام الدولة ببعض السياسات لتخفيف البطالة، من أهمها فتح مراكز التشغيل والتدريب المهني وتوفير القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة.

جدول رقم (١) معدل البطالة بين السكان من عمر (١٥) سنة فأكثر للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)

السنة	معدل البطالة(%)
٢٠٠٣	٢٨,١
٢٠٠٤	٢٦,٨٠
٢٠٠٥	١٧٩٧
٢٠٠٦	١٧,٥
٢٠٠٧(*)	١٧,٥
٢٠٠٨	١٥,٣٤

المصدر :-
(١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة، بغداد ،سنوات مختلفة، صفحات متعددة .
(*) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، وثيقة العهد الدولي مع العراق ، المراجعة السنوية ٢٠٠٧، بغداد ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ٢٠٠٨، ص ٤٨

ثانياً: اشكال البطالة وخصائصها في العراق

للبطالة في العراق مصادر مختلفة وخصائص متعددة منها:

١- البطالة حسب الجنس.

٢- البطالة حسب التركيب العمري.

٣- البطالة حسب التركيب التعليمي.

٤- البطالة حسب المحافظة والبيئة والجنس.

٥- البطالة بين الشباب.

٦- البطالة حسب السبب الرئيس للتعطل.

٧- البطالة حسب المدة الزمنية.

١-البطالة حسب الجنس:-

يتبين من الجدول رقم (٢) أن معدل البطالة بين الذكور انخفض من (٣٠,٢%) سنة ٢٠٠٣ الى (١١,٣٢%) سنة ٢٠٠٨، في حين أرتفع معدل البطالة للإناث من (١٦,٠%) سنة ٢٠٠٣ الى (١٧,٤%) سنة ٢٠٠٨، ويعود سبب ذلك الى المزاحمة الكبيرة للذكور على الاعمال وتفضيل الرجال بل واقتصار المهن عليهم مثل المجال الامني الذي استقطب العديد من الشباب للالتحاق به. في حين بقيت المجالات محدودة لدى الإناث، وأن ظروف العراق خاصة بعد عام ٢٠٠٣ أدت الى خفض مستوى التشغيل في القطاع العام والخاص ، فضلاً عن ان النساء في القطاع الخاص اكثر عرضة لفقدان وظائفهن عندما يجبر الوضع الاقتصادي والمالي للشركات والمؤسسات على الانكماش وتؤثر الأعراف الاجتماعية والصور النمطية في وظائف الرجال والنساء.

جدول رقم (٢) معدل البطالة بين السكان بعمر (١٥) فأكثر حسب الجنس للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)

السنة	الذكور (%)	الإناث (%)
٢٠٠٣	٣٠,٢	١٦,٠
٢٠٠٤	٢٩,٤	١٥,٠
٢٠٠٥	١٩,٢٢	١٤,١٥
٢٠٠٦	١٦,١٦	٢٢,٦٥
٢٠٠٧	-	-
٢٠٠٨	١١,٣٢	١٧,٤٠

المصدر : (١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة ،بغداد،سنوات مختلفة ، صفحات متعددة.

٢- البطالة حسب التركيب العمري:

تكمن أهمية دراسة التركيب العمري للعاطلين في رسم سياسة سكانية واقتصادية واجتماعية للحد من مشكلة البطالة بين الفئات العمرية الأكثر تضرراً من البطالة .

ويوضح الجدول (٣) أن أعلى معدلات البطالة تتركز في فئتي العمر (١٥-١٩) سنة و(٢٠-٢٤) سنة، ويمكن تفسير هذه الظاهرة للفئة العمرية (١٥-١٩) سنة بأنها تعود الى تسرب هؤلاء من التعليم ومن ثم عدم حصولهم على وظائف خاصة التي تحتاج إلى مستوى مرتفع من التعليم، وافتقارهم الى المهارات المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في الكثير من الانشطة الانتاجية.

أما فيما يتعلق بارتفاع البطالة للفئة العمرية (٢٠-٢٤) سنة و(٢٥-٢٩) سنة فيعود الى كون غالبيتهم من خريجي المرحلة الاعدادية والمعاهد الفنية والجامعات ،وأنهم يفضلون البحث عن مهن تتلاءم مع اختصاصاتهم وخاصة في القطاع العام حتى لو استمرت مدة انتظارهم وخاصة الاناث . فيمايخص معدلات البطالة لفئات الاعمار (٣٠-٣٤) سنة، (٣٥-٣٩) سنة ،(٤٠-٤٤) سنة، (٤٥ فأكثر) سنة، فأن تركز البطالة في هذه الفئة العمرية تكون أقل وطأة مقارنة بالفئات العمرية المذكورة آنفاً، فقد يعود سبب بطالتهم الى انهم كانوا يعملون في مشاريع مؤقتة أو عدم قدرتهم على العمل الشاق ويعملون لحسابهم الخاص، فضلاً عن عدم قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل كافية لاستيعابهم .

نستنتج مما سبق ان البطالة منتشرة بين صفوف الشباب مما يدل على قصور معدل النمو الاقتصادي وعدم قدرة سوق العمل على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل.

جدول رقم(٣) معدل البطالة بين السكان حسب الفئات العمرية للمدة (٢٠٠٣–٢٠٠٨) (%)

الفئات العمرية	٢٠٠٣			٢٠٠٤			٢٠٠٥			٢٠٠٦			٢٠٠٨		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
١٩_١٥	٢٠,٩	٧,٨	٢٠,٢	٢٠,٩	٧,٦	١٩,٤	٢٣,٣	٦,٠	٢١,٩	٢٧,٨	١٥,١	٢٤,٤	٣٢,٢	١٨,٦	٣٠,٣
٢٤_٢٠	٢٥,٣	٣٣,١	٢٥,٠	٢٩,٤	٣٦,١	٢٧,٦	٢٨,٥	٣٢,١	٢٨,٨	٢٥,٣	٢٨,١	٢٦,٠	٢٠,٧	٣٣,٩	٢٣,٢
٢٩_٢٥	١٨,٥	٢٣,٢	١٩,٨	٢١,١	٢٤,٢	١٩,٧	١٩,٤	٢٧,٧	٢٠,١	١٧,٠	١٩,٣	١٧,٦	١٢,٣	٢٣,٥	١٤,٥
٣٤_٣٠	١٢,٠	١١,٦	١٢,٠	١٤,٥	٢١,٦	١٣,٢	١١,١	١٥,٨	١١,٤	١٠,٢	١٢,٨	١٠,٩	٥,٤	١٨,١	٧,٨
٣٩_٣٥	٧,٠	٧,٣	٧,٠	٨,٦	١,٦	٨,١	٧,٢	٩,٩	٧,٤	٦,٢	٩,٥	٧,١	٣,٥	١٢,٩	٥,٤
٤٤_٤٠	٣,٩	٣,٩	٢,٩	٤,٤	٥,٠	٤,١	٣,٥	٥,٥	٣,٦	٤,٢	٦,٥	٨,٤	٣,٠	٨,٧	٤,٢
٤٩_٤٥	٣,٠	٢,٣	٣,٠	٢,٩	١,٨	٢,٦	٢,٠	١,٢	٢,٠	٢,٤	٣,١	٢,٦	٤,٠	٤,٢	٤,٠
٥٤_٥٠	٢,٣	١,٣	١,٢	٢,٧	٠,٧	٢,٤	٢,٠	٠,٧	١,٩	٢,٩	٢,٢	٢,٨	٣,٣	٤,٧	٣,٦
٥٩_٥٥	١,٢	١,٠	١,٢	١,٤	٠,٣	١,٢	١,٣	٠,٤	١,٢	٢,١	١,٤	١,٩	٣,٤	٦,٢	٣,٨
٦٤_٦٠	٠,٦	١,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٢	٠,٦	٠,٧	٠,٠	٠,٦	١,٢	٠,٣	١,٠	٤,١	١,٠	٣,٧
٦٥ فأكثر	٠,٤	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٧	١,٧	١,٠	٢,٩	٩,٠	٣,٤

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة ، سنوات مختلفة ، صفحات متعددة

٣ – البطالة حسب التركيب التعليمي :-

إن الاهتمام بالتركيب التعليمي للعمالة والبطالة يكون من اجل معرفة مدى تناسب مخرجات التعليم مع مدخلات سوق العمل ، وقد يسود الاعتقاد انه كلما زادت درجة تعليم الشخص زادت فرصه في الحصول على فرصة عمل مناسبة ولكن هذا الامر ليس دقيقاً بالنسبة للعراق ، وذلك بحسب ما يوضحه الجدول (٤) الذي يبين التوزيع النسبي للمتعطلين بحسب الحالة التعليمية إذ يتبين الآتي :-

نلاحظ انخفاض نسبة البطالة بين فئة العاطلين الذين يحملون مؤهلاً أقل من المتوسط (الابتدائية) إذ بلغت (١٢,٢%) سنة ٢٠٠٨ بعدما كانت (٥٥,٤٨%) سنة ٢٠٠٣ .

ويشير هذا الانخفاض على ان اصحاب المستويات التعليمية المتدنية يجدون العمل بسهولة حيث لا توجد علاقة بين المستوى التعليمي ومستوى البطالة ويؤكد ذلك ان علاقة ايجابية ولكن ضعيفة بين المستوى التعليمي وعدد العاطلين ،ويفسر ذلك إقبال الافراد غير المؤهلين علمياً على مزاولة أي نوع من الاعمال.

أما بالنسبة الى حملة شهادة البكالوريوس فقد ارتفعت النسبة من (١٢,٤٥%) سنة ٢٠٠٣ الى (١٤,٣%) سنة ٢٠٠٨، وكذلك الدبلوم العالي ارتفعت من (٠,٤٧%) سنة ٢٠٠٣ الى (٦,٥%) سنة ٢٠٠٨، وحملة الماجستير ارتفعت النسب الى (٠,٢٩%) سنة ٢٠٠٤ الى(٣,٧%) سنة ٢٠٠٨. ويعود سبب الارتفاع الى صعوبة الحصول على فرصة عمل لانعدام التوافق بين مخرجات النظام التعليمي وحاجات سوق العمل.

جدول رقم (٤) معدل البطالة بين السكان حسب الحالة العلمية للمدة (٢٠٠٣–٢٠٠٨)

الحالة العلمية	٢٠٠٣			٢٠٠٤			٢٠٠٥			٢٠٠٦			٢٠٠٨		
	نسبة الذكور	نسبة الاناث	المجموع	نسبة الذكور	نسبة الاناث	المجموع	نسبة الذكور	نسبة الاناث	المجموع	نسبة الذكور	نسبة الاناث	المجموع	نسبة الذكور	نسبة الاناث	المجموع
ابتدائية	٥٩,١٤	٥,٢٣	٥٥,٤٨	٥٨,١٥	١٢,١٢	٥٤,٦	٥٧,٥٣	١٠,٩٣	٥٢,٨٩	١٧,٣٨	٢٤,٩٠	١٨,٣٠	١١,٦	١٦,٠	١٢,٢
متوسطة	١٣,٣٩	٧,٠٣	١٣,٨٤	١٦,٥٤	٦,٦٣	١٥,٧٨	١٦,٢٣	٨,٤٢	١٥,٤٥	١٥,١٤	٥٠,٠٧	١٨,١٩	٨,٣	٣٠,٥	١٠,٤
اعدادية	٧,٥٢	١٥,٨٨	٨,٠٩	٦,٤٢	١٣,١٣	٦,٩٣	٦,٣١	١٤,١٥	٧,٠٩	١٢,٩١	٣٧,٣٧	١٧,١٥	٩,٤	٢٧,٥	١٢,٢
دبلوم	٨,٠٩	٣٠,٨٦	٩,٩٣	٩,١٤	٢٩,٢٩	١٠,٦٩	٩,٨٥	٣٠,٤٦	١١,٩٠	١٣,٣٤	١٩,٠٦	١٥,٤٥	١٠,٨	١٧,١٩	١٣,٤
بكالوريوس	١٠,٤٤	٤٠,٠	١٢,٤٥	٩,٢٩	٣٨,٢٣	١١,٥١	٩,٦٨	٣٥,٤٨	١٢,٢٤	١٥,٩٨	٢٨,١٧	١٩,٧٦	١٠,٣	٢٣,٦	١٤,٣
دبلوم عالي	٠,٤٤	٠,٩٠	٠,٤٧	٠,١٢	٠,١٤	٠,١٢	٠,٠٩	٠,٠	٠,٠٨	٣,٩٦	١١,٣٨	٦,٦٦	٤,٤	١٢,٦	٦,٥
ماجستير	-	-	-	٠,٢٨	٠,٤٣	٠,٢٩	٠,٢٥	٠,٥٣	٠,٢٨	٠,٥٣	٠,٠	٤,٨٠	٢,٧	٦,١	٣,٧
دكتوراه	-	-	-	٠,٠٢	٠	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠	٠,٠١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مسح التشغيل والبطالة، سنوات مختلفة ، صفحات متعددة .

٤- البطالة حسب المحافظة والبيئةوالجنس

يشير الجدول رقم (٥) الى تباين معدلات البطالة في المحافظات، اذ ارتفعت في بعض المحافظات وانخفضت في محافظات اخرى خلال المدة من (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، وكانت النسبة الاكبر لمعدل البطالة في محافظة ذي قار إذ بلغت (٤٦,٢%) سنة ٢٠٠٣ و(٤٦,٩%) سنة ٢٠٠٤ ومن ثم ارتفعت الى (٣٠,٨١%) سنة ٢٠٠٨ بعد انخفاضها في سنة ٢٠٠٦ الى (٢٧,٨%).

ويعود سبب ذلك الى طبيعة الاقتصاد المتمحور اساساً حول الزراعة أي بسبب البطالة الموسمية وكثرة العاملين في النشاط الزراعي ،فضلاً عن وجود عدد كبير من العسكريين المتطوعين في الجيش العراقي المنحل وهذه الحالة تشترك بها بقية المحافظات، وأن عدم الاستقرار الامني في المحافظات أدى الى زيادة معدلات البطالة،كذلك من الاسباب التي ادت الى زيادة معدلات البطالة في المحافظات حركة السكان وهجرة العمالة من الريف الى المدينة، أو من المدن والمحافظات الى العاصمة ومراكز المحافظات الرئيسة التي تتوافر بها فرص للعمل ويقل مستوى العنف فيها.

وفي المحافظات ذات المعدلات المنخفضة نسبياً من البطالة فأن طبيعة اقتصادها لها دور اساسي في تحديد سلوك ظاهرة البطالة، فضلاً عن الاستقرار الامني النسبي الذي تتمتع به هذه المحافظات. والسبب الذي تشترك فيه المحافظات في انخفاض معدل البطالة يعود الى تشغيل اعداد كبيرة من العاطلين في الاجهزة الامنية والمشاريع الخدمية وافتتاح مكاتب التشغيل وتدريب العاطلين عن العمل في المحافظات كافة.

وتتركز البطالة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، أذ بلغت في الحضر سنة ٢٠٠٣(٣٠,٠%) للحضر و(٢٥,٤%) للريف وفي سنة ٢٠٠٥ (١٩,٣%) للحضر و (١٦,٨%) للريف كما موضح في الجدول رقم (٥). ويعود ذلك الى انخفاض بطالة الاناث في الريف حيث تعمل النساء في القطاع الزراعي بأجر أو لدى أسرهن بدون أجر، فيكون بذلك فرصة للرجال للعمل خارج القطاع الزراعي. اما سبب ارتفاع البطالة في المناطق الحضرية فيعود الى شدة تزاحم العاطلين للحصول على عمل بالمقابل تكون فرص العمل محدودة.

جدول رقم(٥) معدل البطالة بين السكان بعمر (١٥) سنة فأكثر حسب المحافظة والبيئة والجنس للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) (%)

المحافظة	(معدل البطالة لسنة ٢٠٠٣)							(معدل البطالة لسنة ٢٠٠٤)							
	حضر			ريف			معدل البطالة الكلي	حضر			ريف			معدل البطالة الكلي
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
نينوى	٢٦,٠	٩,٦	٢٤,٩	٤٢,٥	٥,٥	٤١,٣	٣١,٢	٣٢,٥	٩,٧	٣٠,٧	٤٦,٤	٠,٦	٤٣,٩	٣٦,٢
التأميم	١٨,٩	٢٢,٢	١٩,٢	٢٥,٣	٤,٩	٢٠,٠	١٩,٤	٣٢,١	٣١,١	٣١,٧	٣٦,٣	٤,٤	٢٧,٩	٣١,٣
ديالى	٣٢,٤	١٩,٩	٣٠,٩	٣٣,٣	٣,٦	٣١,٦	٣١,٢	٣٤,٢	٢١,٧	٣٢,٨	٣٧,٥	١٣,١	٣٦,١	٣٤,٧
الانبار	٣٧,٩	١٢,٠	٣٥,٩	٣٤,٠	١٠,٢	٣٠,٧	٣٣,٣	٣٠,٥	١٢,٤	٢٨,٧	٢٩,٢	٠,٥	٢١,٩	٢٥,٠
بغداد	٣٦,٥	٣٠,١	٣٥,٧	٢٠,٠	٠,٩	١٥,٨	٣٣,٠	٣٠,٠	٣٠,١	٣٠,٣	٣٠,٢	٠,٧	١٦,١	٢٨,٥
بابل	٣٠,٧	٢٥,٧	٢٩,٩	٢٤,٨	١,٩	١٧,٣	٢١,٦	١٨,٩	٢٦,٩	١٩,٩	١٥,٨	١,٤	٩,٨	١٣,٥
كربلاء	١٥,٤	١٧,٤	١٥,٧	١١,٨	٥,٧	١٠,٨	١٤,٠	١٨,٣	١١,٧	١٧,٠	٨,٣	١,٤	٦,٦	١٣,٠
واسط	٢٧,٥	١٦,٩	٢٥,٧	١٦,٥	١,٣	١٠,٣	١٦,٠	٣٢,٦	٩,٤	٢٠,٨	٣٠,٠	٠,٠	١٥,٨	١٧,١
صلاح الدين	٣٤,١	١٣,٤	٣١,٧	١٦,١	٤,٨	٢١,٣	٢٥,٤	٢٧,٠	١٤,٧	٢٥,٦	١٩,٧	٠,٢	١٣,٠	١٦,٩

المحافظة	(معدل البطالة لسنة ٢٠٠٣)						(معدل البطالة لسنة ٢٠٠٤)						
	حضر			ريف			معدل البطالة الكلي	حضر			ريف		معدل البطالة الكلي
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
النجف	١٧,٨	١٧,٤	١٧,٤	٢٤,٠	٢,١	١٩,٦	١٨,١	١٩,٤	٢٤,٠	٢٠,٦	٢٧,٠	١٢,٨	٢٤,٢	٢١,٦
القادسية	٣٢,٨	١٧,٥	٣١,٠	١٩,٠	٢,٠	١٦,٥	٢٣,٥	٣٦,٦	٣١,٧	٣٧,٢	٤٩,٤	٠,٩	٣٣,٧	٣٥,٢
المثنى	٢٩,٨	٢٤,٣	٢٨,٩	٣٣,٣	٤,٧	٢٨,٠	٢٨,٢	٢٧,٦	١٧,٧	٢٦,٦	٤٣,٤	٠,٠	٣٢,٣	٢٩,٩
ذي قار	٤٥,٢	١٢,٤	٤٣,١	٥٣,٥	٢٨,٣	٥٠,٩	٤٦,٢	٤٥,٦	٣٤,١	٤٤,٥	٥٤,٠	٥,٤	٥٠,٨	٤٦,٩
ميسان	٣٥,١	٢٩,٢	٣٤,٨	٢١,٢	١٥,٠	٢٠,٢	٣٠,٥	٣٠,٧	١٧,٣	٢,٩	٢٠,٢	٠,٢	١٦,٦	٢٤,٦
البصرة	١٦,٩	١٣,٦	١٦,٤	١٣,١	٦,٨	١٢,٣	١٥,٥	١١,١	٣,٥	١٠,٤	١٢,٨	٥,٥	١١,٦	١٠,٥
السليمانية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٣١,٠	٢٢,٣	٣٠,٠	٢٨,٩	٦,٧	٢٥,٤	٢٨,١	٣٨,٣	٢٢,٤	٢٧,٧	٣١,٢	٣,١	٢٥,٧	٢٦,٨٠

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مسح التشغيل والبطالة ، سنوات مختلفة ، صفحات متعددة.

تابع للجدول (٥) معدل البطالة بين السكان بعمر (١٥) سنة فأكثر حسب المحافظة والبيئة والجنس للمدة (٢٠٠٣–٢٠٠٨) (%)

المحافظة	معدل البطالة لسنة ٢٠٠٣						معدل البطالة لسنة ٢٠٠٦			معدل البطالة لسنة ٢٠٠٨		
	حضر			ريف			معدل البطالة الكلي					
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
نينوى	١٦,٩	١٣,١	١٦,٥	٢٣,٥	٠,٣	١٨,٨	١٨,٢١	٢٥,٠١	٤٠,١	٢٧,٥	٢١,٣١	٢٧,٦٩	٢١,٩١
التأميم	٢٢,٠	٢٠,٩	٢١,٧	١٢,٢	٤,٧	٩,٧	١٧,٩١	٦,٤٣	١٢,٨	٧,٩	١٢,٢٧	١٤,٥٠	١٢,٨٣
ديالى	٢٠,٨	١٨,٥	٢٠,٧	١٨,٠	٢,٥	٥,٩	١٧,٨١	١٧,٦	٢٤,٢	١٨,٥	١٣,٢٧	٢٠,١٢	١٤,٦٢
الانبار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٤,٣٧	١١,٦٨	١٣,٧٧
بغداد	١٧,٠	٢٥,٧	١٨,٤	١١,٨	٠,٩	٨,٥	١٦,٨٠	١٤,٨	١٩,٦	١٥,٧	١٠,١٨	١٧,١٤	١١,٧٧
بابل	١٦,٢	١٧,٠	١٦,٤	١٣,٧	١,١	٨,٧	١٠,٩٧	١٥,٨	١١,٠	١٤,١	١٢,٢٥	١٢,٥٥	١٢,٣٤
كربلاء	٢٥,٣	١٨,٢	٢٤,٢	٨,٨	١,٥	٦,٥	١٧,٥٢	١٧,١	٢٦,٩	١٨,٥	١١,٥٦	٢٨,٩٣	١٢,٢٠
واسط	٩,٨	٢٣,٨	١١,٦	٨,٥	٠,٥	٥,١	٧,٢٥	٧,٢	١٣,٦	٨,٨	١٢,٤٦	١٣,٥١	١٢,٧١
صلاح الدين	٢٨,٧	١٨,٣	٢٦,٨	٢٣,٢	٠,٤	١٦,٤	٢٠,١٤	٢٠,٩	١٠,٠	١٨,٤	١٩,٦٠	١٠,٨٦	١٨,٠١

المحافظة	معدل البطالة لسنة ٢٠٠٣						معدل البطالة لسنة ٢٠٠٦			معدل البطالة لسنة ٢٠٠٨		
	حضر			ريف			معدل البطالة الكلي					
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
النجف	٢٣,٣	٣٥,٥	٢٤,٩	٢٨,١	٥,٢	١٢,٨	٢٣,٧٣	١٥,٨	٣٢,٩	١٨,٩	١٣,٢٣	٢٢,٧٧	١٤,٤٨
القادسية	٢٤,٩	٣٨,٢	٢٧,٨	٣٣,٩	٣,٥	٢٥,٢	٢٦,٠٣	١٩,٣	٢٢,٣	١٩,٩	١٤,١٤	١٧,٢١	١٤,٧٨
المثنى	٢٠,٢	١٩,٦	٢٠,١	٣٩,٤	٠,٥	٣٣,٥	٢٧,٧٥	٢٣,١	٢٢,٠	٢٢,٩	٢٦,٧٨	١١,٢٧	٢٤,٨٩
ذي قار	٣٤,٤	٢٣,٧	٣٣,١	٣٦,٠	١٢,٠	٣٣,٤	٣٣,٢٤	٢٤,٧	٤٤,٤	٢٧,٨	٢٨,٢٢	٤٦,٩٣	٣٠,٨١
ميسان	٢٥,١	٢١,٤	١٤,٧	١٨,٩	١,٣	١٦,٥	٢١,٧٨	١٥,٤	٣٩,٠	١٨,٧	١٦,٧٨	١٤,٣٩	١٦,٥٨
البصرة	٦,١	١٧,٩	٧,٨	٨,٧	٤,٥	٨,٤	٧,٩٠	١١,٣	١٩,٥	١٢,٥	١٤,٨٩	٢٠,٠٧	١٥,٥١
دهوك	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٣,٢٩	٣٩,٧٢	١٦,٩١
اربيل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٧,٤٩	٣٦,٠٣	١٣,٢٢
السليمانية	٦,٨	٣٤,٤	١٤,٣	٤,٠	١٥,٠	٧,٦	١٢,٧٥	٥,٩	٣٣,٠	١٣,٧	٧,٩١	٢٧,٤١	١١,٨٨
المجموع	١٨,٦	٢٢,٧	١٩,٣	٢٠,٢	٢,٦	١٦,٨	١٧,٩٧	١٦,١٦	٢٢,٦٥	١٧,٥٠	١٤,٠	١٩,٦٤	١٥,٣٤

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة ، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

٥ – البطالة بين الشباب :

تمثلت السمة الرئيسة لهيكل المتعطلين في العراق دائماً ، في ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب الداخلين الى سوق العمل لأول مرة، إذ تشير نتائج مسح التشغيل والبطالة للسنوات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ، أن معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (١٥–٢٤) سنة قد بلغ (٤٥,٦% ، ٤٣,٨% ، ٢٩,٦% ، ٣٠,٨%) على الترتيب من اجمالي قوة العمل في حين بلغ المعدل (٢٦,١٤%) من اجمالي العاطلين عن العمل في سنة ٢٠٠٨ كما موضح في الجدول (٦). مما يتضح أن معدلات البطالة تتركز في هذه الفئة العمرية ،وشكلت النساء العاطلات عن العمل في هذه الفئة العمرية النسبة الاكبر إذ يلاحظ انخفاض معدل بطالة الذكور في سنة ٢٠٠٦ الى (١٤,١٥%)، اما معدل بطالة الاناث فبلغت (٢٢,٧٤%) للسنة نفسها وفي سنة ٢٠٠٨ فيلاحظ انخفاض النسبة بين الذكور ايضاً، إذ بلغ(٢٥.٨٢%)، أما الاناث فبلغت(٢٧.٤٨%).

ويعود ذلك الى سببين رئيسين هما: تركز مشاركة الاناث في قوة العمل في الفئات العمرية (١٥–١٩) و(٢٠–٢٤) سنة بالمقارنة مع مشاركة الاناث في الفئات العمرية الاخرى، فضلاً عن محدودية فرص العمل في القطاع العام الذي يعد الفرصة المثالية لعمل المرأة، وتفضيل المؤسسات لعمل الذكور عن عمل الاناث من جهة ثانية.

جدول رقم (٦) معدل البطالة بين الشباب للإعمار (١٥–٢٤) سنة للمدة (٢٠٠٣–٢٠٠٨)

السنة	معدل بطالة الذكور بعمر(١٥ – ٢٤) (%)	معدل بطالة الاناث بعمر (١٥ – ٢٤) (%)	معدل البطالة بين الشباب (١٥-٢٤) سنة(%)
٢٠٠٣	٤٥,٨	٤٠,٢	٤٥,٦
٢٠٠٤	٤٦,٠	٣٧,٢	٤٣,٨
٢٠٠٥	٣١,٦	٢٨,٧٨	٢٩,٦
٢٠٠٦	١٤,١٥	٢٢,٧٤	٣٠,٨
٢٠٠٨	٢٥,٨٢	٢٧,٤٨	٢٦,١٤

المصدر :وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة، بغداد، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

٦ – البطالة حسب السبب الرئيس للتعطل :-

عند ملاحظة الجدول (٧) يتبين ان المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل كان نتيجة لعدة اسباب ، منها لا وجود لفرصة عمل إذ كانت نسبتهم (٨٦,٠%) سنة ٢٠٠٣ وفي سنة ٢٠٠٥ (٨٥,٢١%)، أو أن يكونوا عاطلين بسبب الدراسة أو المرض فكانت النسبة سنة ٢٠٠٣(٢١,٧%) وفي سنة ٢٠٠٨ بلغت(٦,٩٢%)، أو أن لهم ايراد يعتمدون عليه في العيش، فانخفضت النسبة من(١٨,٢%) سنة ٢٠٠٣ الى (٢,٠%) سنة ٢٠٠٨، أو غير مؤهلين للعمل ولكن السبب الرئيس للعاطلين كان بسبب عدم توافر فرصة عمل في جميع السنوات ماعدا سنة ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، وهذا يدل على أن العاطلين خرجوا من سوق العمل ليأسهم من وجود وظيفة ومن ثم فإن البطالة التي يعانون منها هي البطالة المحبطة(•) .

جدول رقم (٧) التوزيع النسبي للعاطلين الذين لا يبحثون عن عمل و اسباب عدم البحث عن عمل للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) **نسب مئوية**

اسباب عدم البحث عن عمل	السنة				
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٨
عدم توافر فرصة عمل	٨٦,٠	٨٢,٠	٨٥,٢١	٢١,١	٢١,٣٦
تعبت من البحث عن عمل	-	-	-	١,١	١٥,٧٩
لا أجد العمل المناسب	٩,٥	٣,٩	٣,٩	١,٢	١٠,١٦
غير مؤهل علمياً ومهنياً	٢,٦	٢,٩	٢,٩٨	-	١٠,٦٠
الدراسة	٢١,٧	٨,٣	٨,٩٣	٢٤,٩	٦,٩٢
لأعمال منزلية	٦٨,٢	٣٢,٧	٣٢,٢٦	-	٨,٧٨
متقاعد	٠,٢	٢,٦	-	٢,٢	١٤,١٣
المرض بالعجز	٣٢,٦	١,٤	٠,٧١	٤٤,٩	٧,٣٤
لـه ايراد	١٨,٢	-	-	٣٩,٣	٢,٠

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة ،بغداد،سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(•) تتمثل في الافراد الذين هم فعلاً في حالة بطالة ويرغبون في العمل ، لكن ليأسهم ولكثرة ما بحثوا عن العمل ولم يوفقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل ، ويكون عدد هؤلاء كبيراً في أوقات الكساد ، وأن الاحصاءات الرسمية لا تعير هؤلاء اهتماماً لانهم ليسوا من الباحثين عن العمل .

٧– البطالة حسب المدة الزمنية :–

للتعرف على عبء البطالة أي المدة التي يقضيها الفرد بلا عمل تقسم مدة التعطل الى ثلاث فترات، قصيرة الاجل أي شهر لغاية سنة، ومتوسطة الاجل سنة الى سنتين، وطويلة الاجل سنتين فأكثر، كما يلاحظ أن معدل البطالة يتزايد من سنة الى اخرى أي بمعنى أن عدد الباحثين عن العمل يتزايد والذي يؤثر في طول مدة البحث عن العمل، والجدول (٩) يبين أن نسبة الباحثين عن العمل بصفة خاصة الذين تجاوزا السنتين ارتفع من(١٢,٣%) عام ٢٠٠٣ الى (٣٧,٤٥%) عام ٢٠٠٥، وهذا معناه انهم يعانون من البطالة لمدة طويلة. أما نسبة الذين يعانون من البطالة لمدة أقل من سنتين ارتفعت (٢٧,٥٠%) عام ٢٠٠٥ في حين كانت سنة ٢٠٠٣ (١٠,٣%). إما نسبة العاطلين الذين تكون مدة تعطلهم أقل من شهر فقد انخفضت الى ٠,٨١%)، اما العاطلين الذين تكون مدة تعطلهم من شهر الى أقل من شهرين أو الذين تكون بطالتهم من شهرين الى أقل من ٦ أشهر أو من ٦ أشهر الى أقل من سنة فكانت النسب كالاتي:

(١,٦٠%) ، (١٣,٦٤%) ، (١٩,٠١%) في عام 2005 على التوالي، كما موضح ذلك في الجدول رقم (٨) وهذا يدل على أن البطالة السائدة هي بطالة طويلة الاجل حيث تكون نسبة الذين يعانون من بطالة لمدة أكثر من سنتين هي النسبة الاكبر.

جدول رقم (٨) التوزيع النسبي للعاطلين حسب المدة الزمنية للتعطل للمدة (٢٠٠٣–٢٠٠٥)

نسب مئوية

طول فترة التعطل	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
أقل من شهر	٥,٠	١,٥	٠,٨١
شهر- اقل من شهرين	١٥,٦	٤,٠	١,٦٠
شهران – أقل من ٦ أشهر	٢٩,٣	٢٢,٣	١٣,٦٤
٦ اشهر –أقل من سنة	٢٧,٦	٣١,٢	١٩,٠١
سنة – أقل من سنتين	١٠,٣	٤١,٢	٢٧,٥٠
سنتان فأكثر	١٢,٣	-	٣٧,٤٥

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة ، بغداد، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

المبحث الثاني : اسباب البطالة في العراق

تنشأ البطالة في المجتمع عادة متأثرة بعوامل كثيرة، منها ما هو اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي أو سكاني أو اداري. أما عن أهم الأسباب التي أدت إلى مشكلة البطالة في العراق، فيمكن ارجاعها للعوامل المذكورة آنفاً مجتمعة، وبشكل نسبي حسب مساهمة كل منها في نشوء واستفحال مشكلة البطالة، إذ لم تعد العوامل الاقتصادية هي المحور لظهور البطالة بل أصبحت العوامل غير الاقتصادية أيضاً ذات اهمية مساوية وأن اسباب ظهور البطالة أبعد من أن تكون مؤقتة بل قد تكون ممتدة من مدة طويلة، ولذا فأن اسبابها تكمن في خلل أكثر من محور من المحاور التالية :-

١- النمو السكاني :-

يؤدي السكان في أي مجتمع دوراً اساسياً في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة، إذ يعد السكان الرافد الأساسي لتلبية الاحتياجات المطلوبة من القوى العاملة، إذ أن السكان في سن العمل هم الاحتياطي المخزون للدخول الى سوق العمل خلال الفترات الزمنية المتلاحقة. وتؤدي الزيادة الكبيرة في السكان مع زيادة وثبات العوامل الاخرى الى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة بأنواعها المختلفة[١].

ويعد العراق من الدول التي تتميز بنمو سكاني مرتفع كما موضح في الجدول (٩)، إذ بلغ عدد السكان (٢٦٣٤٠) الف نسمة سنة ٢٠٠٣ وبمعدل نمو قدره (٣,٠٣%) ليرتفع الى (٣٠٥٧٧) الف نسمة سنة ٢٠٠٨ وبمعدل نمو قدره (٣,٠١%). وهذا سيؤدي الى وجود قاعدة شبابية واسعة من السكان سرعان ما تؤدي الى زيادة كبيرة في عرض العمل دون أن تقابلها زيادة في فرص العمل المتاحة في سوق العمل وهذا ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (١٣) الذي يبين أن معدل نمو السكان أعلى من معدل نمو القوى العاملة.

(١) محمد ناصر اسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، عدوية ناجي عطيوي، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من (١٩٧٧-٢٠٠٤)، مجلة التقني، بغداد، هيئة التعليم التقني، المجلد ٢١، العدد ٦، ٢٠٠٨، ص١٠٠.

جدول رقم (٩) عدد السكان والقوى العاملة ومعدلات نموهما للمدة من (٢٠٠٢–٢٠٠٨)

السنوات	عدد السكان الف نسمة (١)	معدل النمو (٢)	عدد القوى العاملة الف عامل (٣)	معدل النمو (٤)
٢٠٠٢	٢٥٥٦٥	٣,٠٣	٩٥٢٤١٢	-
٢٠٠٣	٢٦٣٤٠	٣,٠٣	٩٦١٢٨٤	٠,٩٣
٢٠٠٤	٢٧١٣٩	٣,٠٣	٩٧٠٠٦٢	٠,٩١
٢٠٠٥	٢٧٩٦٣	٣,٠٣	١١٢٤٤٩٧	١٥,٩
٢٠٠٦	٢٨٨١٠	٣,٠٢	١١٥٥٧٤١	٢,٨
٢٠٠٧	٢٩٦٨٢	٣,٠٢	–	–
٢٠٠٨	٣٠٥٧٧	٣,٠١	–	–

المصدر :
(١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، صفحات متعددة.
(٢) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٧، صفحات متعددة.
(٣) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة التخطيط الاقتصادي تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٠٨، بغداد، 2009ص ٣٦ .

العمودان (٢،٤) من احتساب الباحثان بالاعتماد على الصيغة التالية :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{سنة المقارنة – سنة الاساس}}{\text{سنة الاساس}} \times ١٠٠$$

وأن التغيرات في اتجاهات السكان من حيث مستوى النمو والتركيب العمري والنوعي تعمل على التأثير في حجم السكان النشيطين اقتصادياً(•). وعلى هيكلية واتجاهات القوى العاملة بشكل رئيس ومباشر، وبما أن حجم السكان ومعدل النمو يتأثران بالمتغيرات الديموغرافية فإن هذه المتغيرات كان لها تأثير في حجم واتجاهات نمو السكان النشيطين اقتصادياً(١) .

(•)هم الافراد المشتغلون فعلاً والعاطلون الذين يبحثون عن عمل .
(١) محمد ناصر اسماعيل، مصدر السابق، ص ١٠١.

إن معدل النمو السكاني المرتفع ينسجم مع السياسة السكانية في العراق المبنية على مبدأ تحقيق زيادة متنامية في عدد السكان تحقيقاً لمقومات الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية من جهة ولتأمين الأمن

والدفاع الوطني والقومي من جهة أخرى ،

ويتضح ذلك من التركيب العمري للسكان في العراق، إذ تشكل الفئة العمرية (١٥-٦٤) سنة، نسبة (٤٥,٤%) ٢٠٠٣، وارتفعت الى (٥٨,٢%) سنة ٢٠٠٨ من مجموع السكان كما موضح في الجدول رقم (١٠) الذي يبين أن أعلى الفئات العمرية من السكان تكون ضمن هذه الفئة العمرية.

جدول رقم(١٠)التوزيع النسبي للسكان في مجموعة عمرية معينة للسنوات (٢٠٠٨,٢٠٠٦,٢٠٠٥,٢٠٠٣)

نسب مئوية

السنة	أقل من ١٥ سنة	١٥-٦٥ سنة	أكثر من ٦٥ سنة
٢٠٠٣	٤٣,٥	٥٤,٤	٢,٨
٢٠٠٥	٤٣,٢	٥٨,٧	٢,٨
٢٠٠٦	٤٣,١	٥٤,٢	٢,٨
٢٠٠٨	٣٨,٦	٥٨,٢	٣,١

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

(١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية٢٠٠٣، صفحات متعددة.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، صفحات متعددة.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

٢- التوقف عن تعيين الخريجين :-

إن سياسة التعيين المركزي التي طبقها النظام السابق خلال المدة (١٩٧٥-١٩٩٠) والتي تم التخلي عنها بعد فرض العقوبات الدولية في التسعينات التي شملت حاملي الشهادات العليا الجامعية وكذلك خريجي المعاهد والمدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الدولة، إذ كانت تتكفل بتعيينهم في

القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العامة ضمن سياسة اجتماعية متكاملة، وهذا أدى الى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العام نجم عنه ارتفاع في نسبة العمال الأجراء والدائمين في مجمل الوظائف[١].

وقد تميز تطور التشغيل في العراق بسلسلة من العوامل والاجراءات الاقتصادية منها الصدمة النفطية

لسنة ١٩٨٦ وما تركته من آثار سلبية في الاقتصاد المحلي والاجمالي. وكذلك أسهمت الحروب والأزمات والعقوبات الدولية المفروضة على العراق، في تراجع وانخفاض معدلات النمو لمعظم القطاعات والاستثمارات الحقيقية وتناقص دخل الفرد وتفاقم المديونية الخارجية وارتفاع مؤشرات التضخم مع فشل القطاع النفطي خلال التسعينات في تسويق انتاجه الى الخارج آنذاك والتي تركت آثاراً سلبية في مسيرة التخطيط والتنمية بشكل عام. مما ادى الى تغير دور الدولة في تعيين الخريجين، وتغيرت مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين في التسعينات فضلاً عن بطالة الأميين[١].

٣- عدم التنسيق بين التعليم والتدريب و سوق العمل :-

إن مدة التعليم ومن ثم التدريب تتطلب تكاليف كثيرة يتحملها الفرد والمجتمع معاً، وهذه التكاليف يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد للحصول على أفضل وأحسن أجر، كذلك العائد الاجتماعي من وجهة نظر المجتمع المتمثل في الارتفاع بإنتاجية العمالة المؤهلة ككل، وأن عدم التناسب بين التعليم والتوظيف يؤدي الى تراجع عائد التعليم وهذا نتيجة للحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية التي تكون نمطية وغير متطورة .

وهذا أدى الى تزايد أعداد الخريجين وخاصة المؤهلات المتوسطة ومن ثم أدى ذلك الى زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وعدم التجانس في هيكله بحيث كان هناك عجز في

---

[١] فلاح خلف الربيعي ، سبل رفع مستوى التشغيل في العراق ، الحوار المتمدن ، العددان ٢٣- ٢٢ ، ٢٠٠٨، ص٢، على شبكة الانترنيت. www . ahewar . org

[١] المصدر السابق نفسه، ص٣

بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات اخرى مع انعدام طلب مماثل لها، وهذا يعود الى قصور السياسة التعليمية وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل[٢].

فالعلاقة بين التعليم وسوق العمل ليست عددية فحسب ولا نوعية، من ناحية الجودة ونوع المناهج الدراسية، وانما هي علاقة متحركة (ديناميكية) لأنه يفترض مستقبلاً أن حركية الاقتصاد تتجه نحو التقدم والازدهار، وليس التراجع والركود. والملاحظ في نظام التعليم العالي في العراق وجود نسبة عالية من الكليات الانسانية على حساب الكليات العلمية التي تؤهل الخريجين لوظيفة عملية إنتاجية، ففي كلية الآداب والتربية توجد أقسام تخرج سنوياً آلاف الطلبة يضافون الى فئة البطالة[٢].

٤- قلة المؤسسات البحثية :-

إن تطور اساليب الانتاج والاختراعات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية باستحداث وضع سلع تتلاءم مع منتجات الاسواق الدولية، اما الطرائق التقليدية في الانتاج فتؤدي الى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني واثره في مستوى الدخل والعمالة معاً. فضلاً عن انعدام مخابر البحث لدى هذه المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ نقدية من اجل تطوير البحث لديها. وانه لا يوجد تناسق بين مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية وهذ يؤدي الى ضآلة في التدفقات الاستثمارية الخارجية داخل البلد.

وأن انتقال التكنولوجيا الحديثة يعد بمثابة أحد أسباب البطالة، إذ أن ثبات حجم الانتاج وارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان الى خفض عدد العاملين المباشرين في مجال الانشطة الاقتصادية، ويرفع عدد العاملين غير المباشرين في هذه الأنشطة ومن ثم فإن التكنولوجيا الحديثة تؤدي الى زيادة البطالة إذا لم تواكبها زيادة في الانتاج[١].

٥- عدم تناسب فرص العمل الجديدة مع الاعداد المتزايدة من الداخلين الجدد الى سوق العمل ، أذ لايزال الاقتصاد العراقي يعاني من تباطؤ النمو ومحدودية القاعدة الإنتاجية إذا لم نقل إيقافها تماماً

(٢) مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل – التجربة الجزائرية (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩)، ص٢٥٥.

(٢) د. عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي – النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة، (بغداد ، مركز العراق للدراسات، ط١، ٢٠٠٨)، ص٨٥.

(١) د. مدني بن شهرة ، مصدر سابق ،ص ٢٥٨.

نتيجة عدم الاستقرار واستتباب الامن وضعف القدرة على إيجاد الوظائف وتتشابه الى حد كبير في العوامل المحددة للطلب والعرض على العمالة(٢).

٦– **تواجه البلاد النامية بما فيها العراق اختلالاً في هيكل أو تركيبة قوة العمل** ، والمقصود بذلك أن مستويات ومهارة الايدي العاملة تحد من امكانات امتصاصها في المجالات الاقتصادية الانتاجية الحديثة ، لأن طبيعة الانتاج في هذه المجالات تستلزم اعداداً كبيرة نسبياً من الايدي الماهرة والمدربة الى جانب أعداد أقل من العمال غير الماهرين ،إذ إن امكانات اجهزة التعليم والتدريب المهني محدودة ومشوهة بشكل لا يتناسب مع متطلبات الانتاج الحديث ، الامر الذي يحد من التوسع في التشغيل(٣).

٧– **انعدام الاستقرار الأمنـــي :**

يؤثر الوضع الامني في الاقتصاد العراقي بطرائق عدة فهو يرفع تكاليف الانتاج ويحول موارد الإعمار الى نشاطات غير منتجة، وأنه يجبر الشركات الاجنبية الموجودة والمنظمات غير الحكومية على مغادرة العراق، ويقلل من فرص جلب رؤوس الاموال الى البلد، كما ويتسبب انعدام الامن في أحداث نقص حاد في إنتاج الخدمات العامة وبخاصة الكهرباء والمشتقات النفطية ويؤدي الى انتشار السوق السوداء وهذا يؤدي الى تدهور شروط العيش وانخفاض القدرة الشرائية للأسر(١).

٨– **سوء السياسات الاقتصادية قبل ٢٠٠٣** أسهمت السياسات الاقتصادية للنظام السابق والحروب التي خاضها قبل أحداث ٢٠٠٣ في تدهور مستمر في الاوضاع الصحية والاجتماعية ، وتسببها في نوعين من الكلف الاقتصادية، احداهما كلف اقتصادية واضحة قابلة للقياس أو التقدير، أما الثانية فإنها كلف ضمنية غير قابلة للتخمين تشمل حالات المرض أو العجز، الوفاة المبكرة، كلفة الوفاة

(٢) د. فلاح خلف الربيعي ، ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي – الاسباب وسبل المعالجة ، ٢٠٠٨، ص ١، على شبكة الانترنيت www.alaba ah. com

(٣) د. طارق عبد الحسين العكيلي ، البطالة الهيكلية المقنعة في البلاد النامية بين البعد المؤسسي والبعد الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العدد ٧ ، ١٩٨٢ ، ص ٦٦ .

(١) **د.** حسن لطيف الزبيدي وآخرون، البطالة في العراق: المظاهر، الاثار وسبل المعالجة، مجلة دراسات اقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، العدد٢١، ٢٠٠٩، ص ١١٤.

والمحاربين القدامى، التضخم، الفرص الضائعة للنمو، الدخل الضائع من المشروعات المدمرة، اختلال أو تشوه العملية التخطيطية لكلفة القوات المسلحة أو المستوردات العسكرية[٢].

٩- سياسة الاستيراد غير المنضبط :

من بين النتائج التي أفرزها التغيير السياسي في العراق هو الانفتاح الاقتصادي على الخارج، وخلال السنوات الماضية تم تحرير الاسعار المحلية، والغيت جميع القيود النوعية على الاستيرادات ورفعت جميع أنواع الرسوم عليها وفرضت نسبة واحدة واطئة (٥%) على جميع الاستيرادات عدا الغذائية والأدوية. أدى هذا الانفتاح الى تسهيل عمليات الاستيراد، وتعزيز المنافسة في الأسواق المحلية، وتكدس البضائع المستوردة وانخفاض أسعارها، وهو ما يمكن عده من المظاهر الايجابية بالنسبة للمستهلك المحلي، لكنه من جهة أخرى يؤثر في المنتج المحلي في قطاعي الصناعة والزراعة وأصابت هذين القطاعين بالشلل فالمنتجون لم يتعودوا العمل في ظروف المنافسة والحرية الاقتصادية وتوقف معونة الدولة وحمايتها لهم ولمنتجاتهم ، وأدت هذه السياسة الى تفاقم مشكلة البطالة وتعطيل المزيد من طاقات الإنتاج المادية[٣].

١٠- ضعف القاعدة الصناعية في البلد فضلاً عن شيوع النشاطات الهامشية والطفيلية في أغلب القطاعات، إذ لا تشكل مساهمة القطاع الإنتاجي السلعي المرتبط بالصناعة التحويلية إلا ما نسبته (٧%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٠، وأن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات بيع الموارد النفطية، التي لا تحتاج عادة الى توظيف أعداد كبيرة من العاملين لأنها تعتمد على اسلوب الإنتاج كثيف رأس المال قليل العمل وبذلك فقد تضاءلت أهمية القطاعات الإنتاجية الأخرى[٤].

١١- كان للحروب الأخيرة التي أدت الى سقوط النظام السابق بعد عام ٢٠٠٣ أثر كبير في معدلات التشغيل وخاصة بعد تسريح أعداد كبيرة من الجيش والشرطة والامن والاعلام وظهور البطالة وتزايد معدلاتها نتيجة عدم تناسب فرص العمل الجديدة مع الاعداد المتزايدة من الداخلين

(٢) د. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، (بيروت، دار الكنوز الاهلية، ط١، ١٩٩٥)، ص١٥٩.
(٣) د. حسن لطيف الزبيدي، مصدر السابق، ص١٢٠.
(٤) د. حسن الربيعي، مشكلة البطالة في العراق – الاسباب والحلول الممكنة، مجلة التقني، مركز النجف الاشرف، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية، العدد٦، السنة الثانية، ٢٠٠٧، ص١١٩.

الجدد الى أسواق العمل. في حين ما يزال الاقتصاد العراقي يعاني من تباطؤ النمو ومحدودية القاعدة الإنتاجية اذا لم نقل إيقافها تماماً نتيجة عدم الاستقرار الامني وضعف القدرة على توليد الوظائف[١].

١٢– تعد قضية عدم توافر البيانات الخاصة بالنمو والتشغيل وحجم الاستثمارات في القطاع الخاص وحجم القطاع غير المنظم من أهم القضايا التي تشغل جميع المختصين بالتنمية الاقتصادية، فأن صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة والمتجانسة وانعدام معايير ومقاييس دقيقة يؤدي الى امكان الحصول على معلومات دقيقة عن الواقع الفعلي ومعدلات البطالة الحقيقية ودراستها[٢].

١٣– وجود اسباب خاصة بالأفراد الذين سبق لهم العمل وتعطلوا واسباب خاصة بالأفراد الذين دخلوا أول مرة سوق العمل، إن سبب تعطل الذين دخلوا أول مرة لسوق العمل هو انتقالهم من خارج سوق العمل الى داخلها وعدم تمكنهم من ايجاد منصب عمل بعد البحث عليه، ويعود ذلك الى الركود الاقتصادي (قلة الاستثمارات وعدم استيعابها لليد العاملة الفائضة) لذا يعدُّ تعطلاً اجبارياً. أما بالنسبة للذين عملوا فهناك عدة أسباب أهمها، اغلاق الجهة التي يعمل فيها، استغناء جهة العمل بسبب عدم الحاجة و الفصل و المرض و مشكلات الادارة وغيرها من الاسباب يوضحها الجدول رقم (١١).

إذ يتضح من خلال الجدول اعلاه ان السبب الرئيس في تعطل الباحثين عن العمل هو اغلاق الجهة التي يعمل فيها واستغناء جهة العمل إذ ارتفعت النسبة من (٢٦,٧%) سنة ٢٠٠٤، الى (٢٩,٨١%) سنة ٢٠٠٥ ،او بسبب عدم مطابقة الاختصاص ايضاً يلاحظ ارتفاع النسبة من (٢,٣%) سنة ٢٠٠٤ الى (١٧,٢٨%)سنة ٢٠٠٥ كذلك كانت البطالة بسبب موسمية العمل مرتفعة اذ بلغت (١٢,٩٦%) سنة ٢٠٠٥ . كذلك ارتفعت نسبة الفصل الى (٧,٧٦%) عام ٢٠٠٥ وكذلك بسبب ظروف العمل ارتفعت النسبة الى (١٨,١٧%) عام ٢٠٠٥ .

(١) حسناء ناصر ابراهيم، البطالة وخلق فرص العمل احدى تحديات الوضع الراهن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد١٩، ٢٠٠٩، ص٧١.

(٢) د. لولوة المطلق، الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، ورقة مقدمة الى المنتدى العربي، المملكة المغربية، ٢٠٠٨، ص٤.

جدول رقم(١١)العاطلين من السكان الذين سبق لهم العمل حسب اسباب التوقف عن العمل (٢٠٠٥ و ٢٠٠٤)

أسباب التوقف	٢٠٠٤ (%)	٢٠٠٥ (%)
١- اغلاق الجهة التي يعمل فيها	٢٦,٧	٢٩,٨١
٢- استغناء جهة العمل بسبب عدم الحاجة	١٢,٢	٩,٧٠
٣- الفصل	٣,١	٧,٧٦
٤- المرض	١,٤	٠,٧١
٥- عدم مطابقة العمل للاختصاص	٢,٣	١٧,٢٨
٦- مشكلات مع الادارة	١,٠	٠,١٨
٧- قلة الأجور	١٤,١	١٣,٥٢
٨- ظروف العمل	١٥,٩	١٨,١٧
٩- بعد موقع العمل عن محل الاقامة	٤,٤	٦,٤٨
١٠- انتقال محل الاقامة الى محافظة أخرى	٠,٧	٠,٣٢
١١- موسمية العمل	١٢,٦	١٢,٩٦
١٢- أخرى	٦,٥	٧,١٧

المصدر :
(١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤ ، بغداد ،٢٠٠٥ص ٧٣-٧٤ .
(٢) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة٢٠٠٥، بغداد، ٢٠٠٦، ص٧٧.

١٤- محدودية النشاط الخاص :-

ان التوسع في حجم الدولة الناجم عن استحواذها لعوائد النفط ادى الى تحويل جزء كبير من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية الى القطاع العام والتنافس مع القطاع الخاص في النشاطات التوزيعية والخدمية، مما قاد الى تضاؤل أهمية هذا القطاع وانحساره الى النشاطات الوسيطة والتجارة وضعف في قابليته الادارية والمالية فأصبح نشاطه هامشياً معتمداً على الدولة وجاهزاً لتلبية طلباتها عند بروز حاجتها له. أما النشاط الخاص في قطاعات الصناعة الخفيفة والزراعة فقد كان يعتمد سياسات الحماية الكلية أو الجزئية بمنع الاستيرادات كلياً أو جزئياً عن طريق الأوامر الادارية أو استخدام الرسوم الكمركية بشكل تعسفي لغرض حماية بعض النشاطات الصناعية الحكومية والخاصة وإن كان ذلك على حساب المستهلك النهائي والاقتصاد الوطني، بتحميله اعباء صناعات رديئة

وخطوط إنتاج متفاوتة وعمالة غير ماهرة مما ادى الى خلق قطاع صناعي لا يتمتع بقدرات تنافسية معتمداً على الخارج في مدخولاته من المواد الاولية وعلى الحكومة في تزويده مختلف مصادر الطاقة الرخيصة متمتعاً بالحماية الكاملة أو الجزئية عن طريق منع استيرادات السلع المماثلة أو تحديدها[١].

١٥– تفشي ظاهرة الفساد في اجهزة الدولة ومؤسساتها :

إن انتشار الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها لا ينحصر تأثيره في نهب اموال الدولة ومواردها وعدم التوزيع العادل للثروة، بل عن الأخطر من ذلك هو فساد اصحاب القرارات وواضعي السياسات، وتحولهم الى شريحة لها مصالحها المشتركة التي غالباً ما تتنافس مع مصالح غالبية الشعب، وتتجلى الانعكاسات الخطيرة لذلك في العديد من القضايا الجوهرية والمصيرية ومنها[٢]:

–وضع سياسات خاطئة مفصلة على مقاس واضعيها لمعالجة قضايا كبيرة ومنها مشكلة البطالة.

–عدم وضع الانسان المناسب في المكان المناسب ، واستبعاد العناصر النزيهة ذات الكفاءة مما ادى الى خسارة العديد من المؤسسات المنتجة.

– سوء توزيع العاملين على قطاعات الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، إذ نلاحظ تضخم اعدادهم في بعضها دون الحاجة الى ذلك، وقلتهم في بعضها الآخر بالرغم من الحاجة الى أعداد اكبر.

– تشغيل القطاع الخاص للأطفال بدافع انخفاض أجورهم.

– انعدام تكافؤ الفرص والفروق عن ممارسة أنشطة اقتصادية ذات مردود اقتصاد مميز، وتحول المدخرات المالية الى انشطة غير استثمارية مثل اقتناء العقارات والأراضي بما يؤدي الى زيادة البطالة الى حالة الركود الاقتصادي.

– انتشار الفساد يضر كثيراً بعملية الاستثمار ويؤدي الى خفض نسبة الاستثمار وتحديداً الخارجية مضافاً اليها هروب رؤوس الأموال الداخلية، فالدول الاكثر فساداً دول مبددة لثرواتها الداخلية وطاردة للاستثمارات الخارجية، لاعتبارات من بينها غياب الثقافة وازدياد حدوث أعمال رشوة الأمر الذي ينجم عنه هروب الاستثمار الى أماكن اكثر شفافية ونزاهة.

---

(١) عدنان ياسين مصطفى، البطالة والتشغيل في العراق، تحليل من منظور النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في سوق العمل، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ٩.

(٢) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، د. عاطف لافي السعدون، الفساد في العراق: جذوره وثماره المرة ، مجلة دراسات اقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، العدد ١٨، السنة ٦، ٢٠٠٦، ص٢٨ – ٣١.

- تبديد مبالغ كبيرة من الإيرادات المالية والحكومية المستحقة لخزينة الدولة وهو ما يترك أثاراً غير مباشرة على الاداء الاقتصادي، فضلاً عن ذلك تهدر الحكومات كثيراً من مواردها المالية نتيجة ارتفاع التكاليف التي تدفعها على مشاريعها الاقتصادية والصفقات التي تبرمها نتيجة الرشوة والفساد.
- ارتفاع حجم التهرب الضريبي نتيجة ممارسات رجال الأعمال الذين يعتمدون على الفساد كمنهج في التعامل ويخالفون الأحكام والقوانين، إذ ان الصفقات التجارية التي تنجزها هذه الفئة نادراً ما تخضع للضرائب بشكل صحيح، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع حجم التهرب الضريبي ومن ثم خسارة الميزانية لقسم من ايراداتها وهو ما يؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة يدفع بالدولة الى تخفيض مستوى الانفاق العام على السلع والخدمات الضرورية المقدمة للمواطنين.

المبحث الثالث : الإجراءات المناسبة لمواجهة البطالة

نظراً لأن البطالة تتأصل في طبيعة وتركيب هياكل معظم الاقتصادات فأن الاجراءات التي يتم اتخاذها لا تسعى الى القضاء نهائياً على البطالة وانما تدنية معدلاتها، وبالرغم من أن تحقيق الاستخدام الكامل هو حالة مثالية، إلا أنه يقر بوجود البطالة بمعدلات أو مستويات منخفضة ومن ثم فأن الصعوبات التي تواجه معالجة مشكلة البطالة تتأتى من تعدد العوامل المسببة واختلاف أنواع البطالة وتعقد اصولها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وبصورة عامة فأن الاجراءات التي يمكن اتخاذها لمواجهة البطالة تتخذ الاشكال الآتية :-

١- اهمية استثمار القطاع الخاص في التعليم والتدريب المهني والتقني:-

تتنوع فرص مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني ويمكن ايجازها بالآتي :-

أ-استثمارات قومية للقطاع الخاص في التعليم والتدريب المهني والتقني ، كما حصل في بعض الدول مثل المملكة الاردنية الهاشمية أذ بلغت عدد كليات المجتمع ومراكز التدريب المهني الخاصة ، عدد نظيراتها نفسه في القطاع العام ، ولبنان والسودان حيث ساهم المجتمع المدني والقطاع الخاص في السودان بإنشاء (٩٥%) مما موجود من الكليات التقنية التي تعني بمخرجات الدبلوم مابعد الثانوي والتلمذة الصناعية والتدريب المهني ، وكان أول من بادر مواطن في سنة ٢٠٠٢ وأنشأ كلية تقنية

متكاملة وأهداها للدولة مقابل شرط واحد أن تصمم الكلية برنامج لتعليم حفظة القرآن ممن تمكنهم من العمل بعد تخرجهم[١].

ب–الفرص التشاركية التعليمية المنتجة للقطاع الخاص مع التعليم والتدريب المهني والتقني تمتلك معظم مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني بنى تحتية غالبيتها غير مستخدم بطريقة كفوءة ولاسيما الزراعة منها، وفيما يلي جزء مما يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني[٢]:

ب–١– مشاريع خدمات طلابية وثقافية.

ب–٢– استثمار تعليم زراعي.

ب–٣– استثمار تعليم طبي.

ب–٤– استثمارات تعليمية انتاجية.

ويكون من الضروري البدء بإنشاء عدد من الحاضنات التقنية[•] في بعض جامعاتنا ومعاهدنا التقنية في تخصصات (تقانات المعلومات والاتصالات والالكترونيات و تقانات الوسائط المتعددة والصناعات البرمجية و تقانات المواد الجديدة و التقانات الصيدلانية والدوائية و تقانات الصناعات الغذائية و تقانات منظومات الري ومصادر المياه و تقانات الطاقات الجديدة والمتجددة وغيرها)[١].

---

(١) د. علي خليل التميمي، اصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني لتشغيل الشباب، ورقة عمل مقدمة من قبل منظمة العمل العربية الى المؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب، الجزائر ١٥-١٧/ تشرين الثاني، ٢٠٠٩، ص١٢.

(١) المصدر السابق نفسه، ص١٣.

(•) تعد الحاضنات التقنية أحد أهم وسائل الترابط والتفاعل بين الجامعات والمؤسسات الصناعية باستثمار الافكار العلمية وتحويلها الى مشاريع تقنية نافعة ، مما يتطلب جهداً علمياً مثابراً وعملاً دؤوباً ودعماً مالياً ويستغرق وقتاً وقدراً من المخاطرة باحتمالات الفشل، لذا فأن هناك حاجة لتوفير البيئة العلمية المناسبة لاستثمار هذه الافكار، توفر منظومات الحاضنات التقنية هذه البيئة العلمية.

(١) د. داخل حسن جريو، ضرورة البدء فوراً بإنشاء الحاضنات التقنية في بعض الجامعات، مجلة الحكمة، بغداد، بيت الحكمة، العدد٣٨، السنة ٧، كانون الاول، ٢٠٠٤، ص٩٢.

ولغرض تحقيق النتائج المطلوبة صناعياً لابد من نقل نتائج البحوث العلمية من المختبرات الى مواقع العمل بصورة مباشرة من خلال شراكة حقيقية بين المؤسسات العلمية والصناعية في آن واحد من اجل تحقيق الأهداف التالية[٢]:-

- ربط حركة البحث العلمي باحتياجات القطر بصورة مباشرة وتوظيف نتائجه لحل المعضلات التقنية التي تواجهها المؤسسات الإنتاجية بصورة عامة والمؤسسات الصناعية بصورة خاصة .
- خلق البيئة العلمية التي تتفاعل فيها المؤسسات العلمية والصناعية على حد سواء بالإفادة المباشرة من امكانات كل طرف والتنسيق فيما بينها في جميع المجالات.
- تدريب العاملين في المؤسسات الصناعية في التقانات الحديثة ومستجدات العلوم واساليب العمل المتطور ونظم المعلومات الحديثة.
- وضع الخطط والبرامج العلمية اللازمة للنهوض العلمي والتقني في جميع مجالات الحياة المختلفة.
- تجسيد مفهوم الجامعة المنتجة المتفاعلة مع حقل العمل تجسيداً عملياً لصالح متطلبات التنمية.

٢- وضع استراتيجية متكاملة تدعم برامج تشغيل الشباب:-

٣- المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في تقليص البطالة في العراق :-

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أحد الانشطة الحيوية التي تعمل على دعم اقتصادات الدول وتخليصها من المشكلات ومنها البطالة، وتعد عملية تطويرها وتشجيع اقامتها من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لما تؤديه هذه المشروعات من دور مهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص. وفي هذا المجال تبرز اهمية الدور غير المباشر للدولة واهمية هذه المشروعات في كونها توفر فرص عمل للراغبين في العمل[١].

---

[٢] المصدر السابق نفسه، ص٩٣.

[١] د. ايهاب مقابلة، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، ورقة عمل مقدمة من قبل منظمة العمل العربية الى المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، ١٩- ٢١/ ١٠، ٢٠٠٩، ص٣.

ولأجل توضيح دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحل جزء من مشكلة البطالة في العراق فان الجدولين (١٢) و(١٣) يبين فيهما عدد المشتغلين في كلا الصناعتين خلال السنوات (٢٠٠٠–٢٠٠٥) والتي تعد مؤشراً ايجابياً على امتصاص جزء من البطالة.

جدول رقم (١٢) خلاصة نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة للمدة (٢٠٠٠–٢٠٠٥)

السنوات	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	اجور المشتغلين (بآلاف الدنانير)	قيمة الانتاج الإجمالي (بآلاف الدنانير)
٢٠٠٠	٧٧١٦٧	١٦٤٥٧٩	٤٤٢٥١١٣٢	٤٨٢٢٣٥٧٧٧
٢٠٠١	٦٩٠٩٠	١٤٢٧٢٤	٣٣٦٢٧٩٩٨	٤٦٩٦٠٧٩٦٩
٢٠٠٢(*)	-	-	-	-
٢٠٠٣	١٧٩٢٩	٥٠٢٠٧	٣١٣٦٧٠٠٤	٤١٣٧٢٩٨٣٥
٢٠٠٤	١٧٥٩٩	٦٤٣٣٨	٦٧٧٠٤١٤٣	٨١٥٩٧٧٨٤٥
٢٠٠٥	١٠٠٨٨	٣٦٣٧٩	٥٥٨٠٩٥٠٧	٦٥٨٦٥٥٣٦١

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة، بغداد، ٢٠٠٦، ص٥.
(*) لم يصدر تقرير للمنشآت الصناعية الصغيرة .

يلاحظ من الجدول اعلاه أن عدد المنشآت الصغيرة شهد ارتفاعاً في عام ٢٠٠٠ إذ بلغ (٧٧١٦٧) مصنعاً صغيراً، في حين بلغت الصناعات المتوسطة في عام ٢٠٠٠ نحو (١٥٦)، ويعود ذلك الى صغر حجم رأس المال وسهولة الاساليب الانتاجية المستخدمة فيها وسرعة الدورة الربحية الصغيرة. اما اعداد الصناعات الصغيرة بشكل عام والمتوسطة بشكل خاص بعد عام ٢٠٠٣ فقد انخفضت الى (١٠٠٨٨) عام ٢٠٠٥ بالنسبة للصناعات الصغيرة و(٧٦) بالنسبة للصناعات المتوسطة مقارنة بعام ٢٠٠٠، وكما يتبين بالجدولين (١٢) (١٣) على التوالي .

ويعود ذلك نتيجة للأوضاع الامنية المتردية الذي ينعكس سلباً في الواقع الاقتصادي العراقي وبالأخص في الوسط والجنوب فضلاً عن زيادة استيراد السلع التي اصبحت تنافس السلع المصنعة محلياً في الجودة والانتاج والسعر مما ادى الى اغلاق الكثير من المصانع وبالأخص المتوسطة منها، لما تتطلبه من رؤوس اموال كبيرة مقارنة مع المنشآت الصغيرة مما جعلها عاجزة عن تحقيق الارباح المقنعة في ظل المنافسة الأجنبية للسلع المستوردة من جانب، ومن جانب آخر لا وجود

لسياسة اقتصادية لحماية السلع المحلية، كما لا يمكن قيام هذه الصناعات الا في ظل الحماية الكمركية والدعم الحكومي للمنتج من خلال استيراد المواد الاولية فقط التي لا يمكن انتاجها محلياً، وينتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العاملين من تلك الصناعات ومن ثم هجرة المستثمرين واصحاب المعامل الى الدول المجاورة لتشغيل أموالهم في مشاريع اكثر ربحاً في دول أكثر أمناً.

وبالنسبة لمساهمة المنشآت الصناعية الصغيرة في تشغيل الايدي العاملة يلاحظ أن عدد العاملين شهد تذبذباً خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، إذ وظفت هذه المنشآت عدداً كبيراً من الايدي العاملة في عام ٢٠٠٠ والبالغة (١٦٤٥٧٩) عاملاً، في حين عام ٢٠٠٥ انخفض عدد العاملين الى (٣٦٣٧٩) عاملاً، كما هو مبين في الجدول (١٢) .

اما بالنسبة لقيمة الانتاج الاجمالي في الصناعات الصغيرة فقد ارتفع من (٤٨٢٢٣٥٧٧٧) عام ٢٠٠٠ الى (٨١٥٩٧٧٨٤٥) عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣ الذي بلغ (٤١٣٧٢٩٨٣٥) وبعدها انخفض الى (٦٥٨٦٥٥٣٦١) عام ٢٠٠٥. اما قيمة الانتاج في الصناعات المتوسطة فقد ارتفع الى (٢٤٣٤٨,٦) عام ٢٠٠٥ بالرغم من قلة عدد المنشآت البالغة ٧٦ منشأة ويعود ذلك رفع الكفاءة الانتاجية ، مقارنة بعام ٢٠٠٠.

جدول رقم (١٣) خلاصة نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية المتوسطة للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

السنوات	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	اجور المشتغلين (بآلاف الدنانير)	قيمة الانتاج الإجمالي (بآلاف الدنانير)
٢٠٠٠	١٥٦	٢٢٧٦	٩٠١,٣	١٤٥١٣,٧
٢٠٠١	١٤٢	٢١٢٣	٩٢٤,١	٢١٩٩٥,٨
٢٠٠٢	٨٠	١٢٣٧	٦٨٩,٦	١٠٢٧٢,١
٢٠٠٣	٧٩	١٤٠٧	١٣٢٩,٣	١١٨٠١,٣
٢٠٠٤	٩٢	١٦٦٨	٢٥٩٣,٥	٢٣٦٧٠,٨
٢٠٠٥	٧٦	١٣٩٧	٢٧٢١,٥	٢٤٣٤٨,٦

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢.

وعند ملاحظة الجدول اعلاه نجد ان الصناعات المتوسطة اسهمت في تشغيل نسبة كبيرة من العاملين في عام ٢٠٠٠ كما هو الحال في الصناعات الصغيرة وهذا يتناسب طردياً مع حجم

الصناعات في هذا العام . اذ بلغ عدد العاملين (٢٢٧٦) عاملاً في حين انخفض هذا العدد الى (١٢٣٧) عاملاً في عام ٢٠٠٢ ، اما في عام ٢٠٠٥ فقد بلغ عدد العاملين (١٣٩٧) عاملاً بالرغم من ان في هذا العام سجل عدد المنشآت أقل عدداً بمقدار (٧٦) مصنعاً .

وهذا الرقم لا يتناسب مع حجم المصانع لعام ٢٠٠٥، ومن الجدير بالذكر ان عام ٢٠٠٥ كان الاسوأ حظاً في تشغيل العاطلين عن العمل ، في كلا الصناعتين وبالأخص الصغيرة منها وكما هو مبين في الجدول (١٢) ويعود ذلك الى توفير فرص عمل اخرى في الدولة ولاسيما بعد سنة ٢٠٠٣ مثل العمل في الاجهزة الامنية والجيش ،وهذا ادى الى عزوف بعض العاملين عن العمل في الصناعات الصغيرة لقلة اجورها مقارنة مع الوظائف الاخرى.

٤– تفعيل دور دائرة العمل والتدريب المهني ومنحها الصلاحيات القانونية لتنظيم وتوجيه القوى العاملة دون غيرها من خلال[١]:

أ– معرفة أعداد الباحثين عن عمل ومنع الازدواجية في العمل والسماح بالعمل الجزئي أو بالساعة مثلاً.

ب– اعادة تنظيم الملاكات والاهتمام بسلوك وسلامة ممارسة المهنة.

ج– تتولى المصلحة بالتنسيق مع الشركات المنفذة والمشتغلة للمشاريع تدريب وتأهيل العناصر الوطنية اللازمة لتنفيذ وتشغيل المشروعات، والنص عن ذلك عند التعاقد.

د– تنظيم دخول العمالة الوافدة من خلال موافقات المصلحة على وفق الأسماء والوظائف، وإلزام الجهات العامة والأهلية والاجنبية بعدم التشغيل إلا عن طريق مصلحة العمل والتدريب المهني.

هـ– توفير مصادر التمويل اللازمة للتدريب وإعادة التأهيل وتقدير مساهمة الشركات الأجنبية المنفذة والمشغلة للمشاريع.

٥– شبكة الحماية الاجتماعية ودورها في معالجة البطالة :–

تعد شبكة الحماية الاجتماعية بمثابة محطة أمان للفقراء أفراداً وأسراً ومن ثم فهي آلية تستهدف خفض التوترات والمشكلات التي يمكن أن تنجم عن التحول الاقتصادي، أي أنها تعد صورة تكميلية لعملية التحول نحو اقتصاد السوق وما تستلزمه من إجراءات متعلقة بسياسات التحرير الاقتصادي

[١] د. بشير علي زنبيل ، ملامح سياسة التشغيل ، ص٣ ، على شبكة الانترنيتwww.npc.gov.ly

والتعديل البنيوي المتمثلة بـ (تحرير الاسعار و الغاء سياسات الدعم الحكومي وخصخصة المشروعات العامة و تحرير التجارة) وغيرها من الاجراءات التي تكون مقترنة بارتفاع معدلات البطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي الى الأضرار بأحوال الفئات الفقيرة في المجتمع. وهذا يتطلب دوراً حكومياً معيناً للإعادة توزيع الدخل بأسلوب يكفل لهذه الفئات الحصول على حاجاتهم الأساسية. لذا فأن تطبيق شبكة الحماية الاجتماعية له أثار اقتصادية ايجابية عديدة تؤثر في الافراد بشكل مباشر وهي تستهدف مجموعة من الفئات في المجتمع.

ومن بين الفئات التي استهدفتها تعليمات الشبكة فئة العاطلين عن العمل ، وقد تم تعريف العاطل عن العمل بموجب شبكة الحماية الاجتماعية انه (الشخص الذي أتم الخامسة عشرة من العمر ولم يكن مستمراً في الدراسة) [١].

٦- تطوير القطاع الصناعي ليسهم في تقليل البطالة :-

٧- دعم النشاط الخاص :-

٨- زيادة فرص التشغيل في قطاع السياحة :-

(١) د. كريم محمد حمزة ، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق ، مزايا ومعوقات ، مجلة دراسات اقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، العدد١١، السنة ٧، ٢٠٠٧، ص٢٧.

الاستنتاجات :-

١- انعدام التنسيق بين مخرجات التعليم من الناحية النوعية والكمية مع متطلبات سوق العمل والتوسع في حجم التشغيل المنتج في القطاعات الاقتصادية، فجهاز التعليم يعمل على تخريج أعداد كبيرة من المتعلمين في الفروع النظرية والإنسانية في حين تواجه البلاد نقصاً كبيراً في الفروع الأخرى . وهذا يؤدي في أحيان كثيرة إلى إيجاد أعداد غير قليلة من المثقفين العاطلين وعادة ما يتم امتصاصهم شكلياً في الأنشطة الحكومية والخدمية مما يؤدي إلى تكديس أعداد كبيرة من الأيدي العاملة فيها أي خلق حالة البطالة المقنعة ونقص التشغيل . وهذا يعكس انعدام انسجام الهياكل التعليمية مع احتياجات خطة التنمية الاقتصادية من القوى العاملة المختلفة.

٢- استنتجت الدراسة أن بطالة الشباب، بطالة محبطة طويلة الأمد تزداد مع المستوى التعليمي ، وطول هذه المدة يدفعهم في النهاية للعمل في مجال مختلف عن مجال تدريبهم واختصاصهم. وأن انتشار البطالة بين فئة الشباب تعد أخطر أنواع البطالة التي يواجهها المجتمع إذ أن تعطيل هذه الفئة الأكثر نشاطاً من الفئات العمرية الأخرى عن المساهمة بعملية البناء وبقائها عاطلة عن العمل يدفع بها للقيام بأعمال مخالفة للقانون ولاسيما في ظل ظروف العراق. وتتركز البطالة بين الشباب الداخلين لسوق العمل لأول مرة ويعود ذلك إلى نقص الاستثمارات وضعف امتلاك المهارات المطلوبة لدى العاملين في هذه الفئات.

٣- عزوف الشباب عن التعليم المهني أو التقني، وميلهم نحو اتجاه التخصصات الإنسانية ضخم أعدادهم في هذه التخصصات. ومن المشكلات التي تعاني منها التنمية والتي لها علاقة وطيدة بالبطالة هي (ثقافة العمل) هذه الثقافة مازالت تحتقر الأعمال المهنية وتنظر إلى صاحبها نظرة دونية مهما كان دخل صاحبها مرتفعاً، فالسباكة و الحدادة و النجارة و الخياطة و الأعمال الكهربائية، مازال الأفراد يمتنعون عنها للنظرة المتخلفة التي تحتقر أصحاب المهن والتي مازالت لها التأثير القوي في تشكيل الأعراف الاجتماعية. لذا يجب أن يواكب أي حل لمشكلة البطالة حملة توعية مركزة ومتعددة الجوانب لتغيير هذه النظرة المتخلفة من الذهنية الاجتماعية.

٤- استمرار الفجوة بين الجنسين على الرغم من ارتفاع المشاركة الاقتصادية للنساء في سوق العمل في السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى منخفضة جداً، هذا الأمر يجعل نسبة البطالة عند النساء

مرتفعة خاصة عند المتعلمات، وتكمن أحد الأسباب الرئيسة لهذا الوضع إلى التجزئة في سوق العمل، إذ تميل النساء للتركز في مهن معينة فقط .

٥- تنامي نطاق الاقتصاد غير المنظم، إذ أصبح هذا الاقتصاد يمثل نسبة معينة من الاقتصاد كما يتكفل بجزء من التشغيل لكن في ظروف غير ملائمة سواء ما يتعلق بالأجور أم ظروف العمل والحماية الاجتماعية هذا الوضع يفاقم الهشاشة وزيادة الفقر لدى العاملين في هذا القطاع.

٦- أظهرت الدراسة إن للبطالة أشكالاً متعددة وكل منها يعود لأسباب معينة ويتطلب إجراءات خاصة ، والنوع المهم الذي لا يتضمنه الإحصاء الرسمي هو البطالة المحبطة المتمثلة بالأفراد الذين هم فعلاً في حالة بطالة ويرغبون في العمل ،لكن ليأسهم ولكثرة ما بحثوا عن العمل ولم يوفقوا توقفوا عن البحث عن العمل .

٧- المشكلة العظيمة التي بدأت تظهر بعد عام ٢٠٠٣ بشكل كبير وتبنئ بمستقبل سيء جداً لاقتصاد البلد ،هو جلب أيدي عاملة أجنبية رخيصة تعتاش على اقتصاد البلد وتزاحم الأيدي العاملة الوطنية وتؤدي إلى البطالة.

٨- بسبب الفقر والبطالة أصبحت ظاهرة تشغيل الأطفال، جزءاً من القوة العاملة العراقية، إذ اضطرت الكثير من الأسر إلى إخراج أبنائها من المدارس وإلحاقهم بسوق العمل. وهذه الظاهرة تؤدي إلى تزاحم القوى العاملة الشابة وتفكيك البنى التحتية للأسرة.

التوصيات:-

١- إقامة قناة اتصال مستمرة بين الوزارات المختلفة مثل (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) لمعرفة متطلبات سوق العمل ومن ثم إتاحة التخصصات المناسبة لتغطية احتياجات سوق العمل. فضلاً عن تدريب الطلاب في أثناء دراستهم الجامعية بما يناسب الوظائف المتاحة لهم بعد التخرج، وبذلك يتم زيادة الطلب عليهم من قبل القطاعين .

٢- المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وبما يؤدي إلى تلبية احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان تنمية القدرات البشرية لدعم التنمية البشرية المستدامة من خلال إعادة النظر بخطة القبول المركزي .

٣- لغرض امتصاص البطالة من سوق العمل، يقتضي اللجوء إلى الإحصاء الدوري لتكون بيانات البطالة جاهزة أمام مخطط القوى العاملة، وأمام أصحاب الأعمال الذين لديهم رغبة في خدمة المجتمع. وتتعلق البيانات بـ (حالة المتعطل العلمية و التخصص و المهنة والنشاط الاقتصادي السابق الذي يعمل به المتعطل و عمر المتعطل و محل إقامته و جنس المتعطل و سبب التعطل اختياري أو إجباري) كل هذه البيانات تساعد في اقتراح السياسات التعليمية والتدريبية والاقتصادية والمالية، التي تساعد في تقليل معدل البطالة.

٤- استخدام الطاقات المعطلة، أي أن تقوم المؤسسات باستخدام الطاقات المعطلة لديها من خلال تشغيل المصانع المتوقفة، أو رفع نسبة تشغيل المصانع الحالية بما يعادل الطاقة القصوى لها، لكي تستطيع أن تخفض البطالة المقنعة لديها ويتحقق هذا الهدف من خلال توفير العوامل الآتية. (فتح أسواق جديدة أو تطوير المنتج الحالي لزيادة الطلب على منتجات المؤسسة و تصنيع قطع غيار محلية واستخدام مستلزمات إنتاج محلية وتدريب العمالة على أعمال فنية علمية و الاستفادة من العمالة ذات المهارة العالية والتعاون مع النقابات العمالية في توفير فرص عمل جديدة).

٥- تشجيع السياسات التي تعمل على رفع الطلب من خلال التأثير في العوامل التي تنعش الاقتصاد، كالاستثمار والتدريب والعمل على رفع القيود على أصحاب الأعمال من أجل توظيف الأفراد لبعض الوقت لكي يتكيفوا مع الظرف الاقتصادي الذي يتغير باستمرار.

٦- أعطاء الأولوية في تنفيذ المشروعات ذات الكثافة العمالية العالية، مع ضرورة تشغيل العناصر الوطنية على وفق المهن والوظائف المتوافرة والقيام بتدريب وإعادة تأهيل غير المتوافر، فضلاً عن إعطاء الجانب التكنولوجي أهمية خاصة في الاستثمارات بوصفها أحد أهم عوامل نمو الإنتاجية.

٧- فرض القيود الكمركية على السلع والبضائع المستوردة وإخضاعها لفحوصات السيطرة النوعية والجودة العالية، ومنع دخول السلع غير المطابقة للمواصفات بالشكل الذي يمكن المشاريع المحلية من العمل ومنافسة السلع المستوردة ومن ثم تشغيل العاطلين عن العمل .

٨- دعم القطاع الخاص من أجل خلق المنافسة المشروعة بينه وبين القطاع العام خدمة لدعم الاقتصاد الوطني. كذلك يفرض على القطاع الخاص استيعاب أيدي عاملة وطنية وأي مؤسسة

تقوم بتوظيف أعداد كبيرة من العراقيين تمنح إعفاءات ضريبية، ومنع جلب الأيدي العاملة الأجنبية.

٩- قيام المؤسسات كافة والدوائر المركزية المختلفة بتحديد احتياجاتها استناداً إلى توصيف مهني دقيق للمهن المختلفة، فضلاً عن حصر عدد المشتغلين بالقطاع العام وتحديد الأعداد التي لا تتناسب وتخصصاتهم المختلفة لإمكان إعادة توزيعهم بالشكل الذي يضمن زيادة الإنتاجية بالشكل المطلوب.

١٠- تقوية دور مكاتب التشغيل وإعطاؤها أهمية حقيقية وليست شكلية، لكونها المسؤولة عن تنفيذ سياسات الاستخدام وهي التي تنظم عملية الاستخدام وتحقيق المرونة المهنية بقصد التوفيق بين طلبات الاستخدام وفرص العمل في المهن المختلفة، فهي تملك المعلومات الدقيقة الخاصة بالوظائف الشاغرة التي يعلن عنها أصحاب الأعمال أو المنشآت جميعها، ولديها المؤهلات الواجب توافرها في العمالة اللازمة لهم. ولكي تمارس مكاتب التشغيل دورها لابد من أن تعمل بجدية وأن تمتلك المواصفات الفعالة من استكمال أجهزة التشغيل على مستويات فنية عالية وتزويدها بالإمكانات الحديثة، كذلك يجب توزيعها بشكل مناسب على المحافظات وتوسع خدمات هذه المكاتب لتشمل جميع المعلومات عن سوق العمل ،كذلك يجب توفير التمويل اللازم لهذه المكاتب.

١١- بناء مجمعات متخصصة في المجالات والأنشطة الإنتاجية والخدمية ولمختلف القطاعات الزراعية والصناعية ليعمل بها الشباب المتخرجون على وفق صيغ يتم اعتمادها في الاتفاق بين الدولة والشباب المتعلمين ليحصلوا على دخول مناسبة، فضلاً عن الإفادة من خلال عمل الشباب والحصول على إيراد مناسب من نشاطهم .

المصـــــــــادر

١– د. ايهاب مقابلة، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، ورقة عمل مقدمة من قبل منظمة العمل العربية الى المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، ١٩- ٢١/ ١٠، ٢٠٠٩.

٢- د. بشير علي زنبيل، ملامح سياسة التشغيل، ص٣، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الموقع www.npc.gov.ly

٣- حسناء ناصر ابراهيم، البطالة وخلق فرص العمل احدى تحديات الوضع الراهن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد١٩، ٢٠٠٩.

٤- د. حسن لطيف الزبيدي وآخرون، البطالة في العراق: المظاهر، الاثار وسبل المعالجة، مجلة دراسات اقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، العدد٢١، ٢٠٠٩.

٥- د. حسن لطيف كاظم الزبيدي، د. عاطف لافي السعدون، الفساد في العراق: جذوره وثماره المرة ، مجلة دراسات اقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، العدد ١٨، السنة ٦.

٦- د. حسن الربيعي، مشكلة البطالة في العراق – الاسباب والحلول الممكنة، مجلة التقني، مركز النجف الاشرف، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية، العدد٦، السنة الثانية، ٢٠٠٧.

٧- د. داخل حسن جريو، ضرورة البـدء فوراً بإنشاء الحاضنات التقنية في بعض الجامعات، مجلة الحكمة، بغداد، بيت الحكمة، العدد٣٨، السنة ٧، كانون الاول، ٢٠٠٤.

٨- د. طارق عبد الحسين العكيلي، البطالة الهيكلية المقنعة في البلاد النامية بين البعد المؤسسي والبعد الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد٧، ١٩٨٢.

٩- د. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، (بيروت، دار الكنوز الاهلية، ط١، ١٩٩٥).

١٠- د. عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي – النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة، (بغداد ، مركز العراق للدراسات، ط١، ٢٠٠٨).

١١- عدنان ياسين مصطفى، البطالة والتشغيل في العراق، تحليل من منظور النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في سوق العمل، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، القاهرة ، ٢٠٠٨.

١٢- د. علي خليل التميمي، اصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني لتشغيل الشباب، ورقة عمل مقدمة من قبل منظمة العمل العربية الى المؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب، الجزائر ١٥-١٧/ تشرين الثاني، ٢٠٠٩.

١٣- فارس كريم بريهي، اشكالية البطالة وسبل معالجتها في العراق (دراسة تحليلية من نواحي اقتصادية واجتماعية)، بحث مقدم الى المؤتمر المنعقد في كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية، ١٧-١٨ اذار، ٢٠٠٩.

١٤- فلاح خلف الربيعي ، سبل رفع مستوى التشغيل في العراق ، الحوار المتمدن ، العددان ٢٣- ٢٢ ، ٢٠٠٨، ص٢، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت وعلى الموقع www . ahewar . org ١٥-
د. فلاح خلف الربيعي ، ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي – الاسباب وسبل المعالجة ، ٢٠٠٨، ص ١، على شبكة الانترنيت www.alaba ah. com

١٦- د. كريم محمد حمزة ، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق ، مزايا ومعوقات ، مجلة دراسات اقتصادية، بغداد، بيت الحكمة، العدد١١، السنة٧، ٢٠٠٧.

١٧- د. لولوة المطلق، الدور الجديد للقطاع الخاص في التنميـــة والتشغيل، ورقة مقدمة الى المنتدى العربي، المملكة المغربية، ٢٠٠٨.

١٨- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل – التجربة الجزائرية (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩).

١٩- محمد ناصر اسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، عدوية ناجي عطيوي، واقع التشغيل والبطالة في العراق للمدة من (١٩٧٧-٢٠٠٤)، مجلة التقني، بغداد، هيئة التعليم التقني، المجلد ٢١، العدد٦، ٢٠٠٨.

٢٠- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، بغداد، سنوات متعددة.

٢١- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة، بغداد، ٢٠٠٦.

٢٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح التشغيل والبطالة، بغداد، سنوات مختلفة.

٢٣- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التخطيط الاقتصادي، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٠٧ ،بغداد،٢٠٠٨.

٢٤- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التخطيط الاقتصادي تقريـر الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٠٨، بغداد، ٢٠٠٩.

٢٥- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وثيقة العهد الدولي مع العراق، المراجعة السنوية ٢٠٠٧، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ٢٠٠٨.

٢٦- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة العمل والتدريب المهني، قسم الاحصاء، بغداد، ٢٠٠٨.